روّجت وسائل إعلام إسرائيلية، بناء على تسريبات لمسؤولين إسرائيليين، أمس السبت، لقرب موعد استئناف المفاوضات بين إسرائيل والمقاومة. وعلى الرغم من أن هذه التسريبات جاءت غداة أمر محكمة العدل الدولية إسرائيل بوقف عملياتها في رفح فوراً، ومع تصاعد ضغوط أهالي المحتجزين الإسرائيليين، فإن التصعيد على الأرض لا يشير إلى أي جدية إسرائيلية

ترويج إسرائيلي لقرب استئناف التفاوض

مناورة يدحضها التصعيد في غزة ورفض وقف الحرب

جرحى يصلون إلى المستشفى الأهلي في مدينة غزة أمس (داود أبو الكاس/الأناضول)

غزة ـ **العربي الجديد**

على وقع تصدي المقاومة الفلسطينية لجنود وآليات الاحتلال المتوغلة في مناطق متفرقة من قطاع غزة في اليوم الـ232 من عمر العدوان الإسرائيلي، ارتكب الجيش الإسرائيلي خمس مجازر بحق عائلات فلسطينية خلال 24 ساعة، فيما واصل، أمس السبت، العملية العسكرية في رفح جنوبي القطاع، في ترجمة لتحدي قادة الاحتلال قرار محكمة العدل الدولية، والتي أمرت، أول من أمس الجمعة، إسرائيل بوقف عملياتها في رفح فوراً وإدخال المساعدات إلى القطاع، والتي لا يدخل منها إلا القليل وسط تلف كميات منها عن معبر رفح بين القطاع ومصر.

في موازاة ذلك، بدا أمس لافتاً حرص مسؤولين إسرائيليين على الترويج عبر وسائل إعلام عبرية عدة لقرب استئناف مفاوضات وقف النار وتبادل الأسرى وسط تناقض في المعلومات حول الأسس التي قد تمهد لجولة محادثات جديدة، فيما برزت تسريبات أميركية تنفي الاتفاق على جولة جديدة من المحادثات وإن تحدثت عن تقدم. وجاء التصعيد الإسرائيلي في غزة، وخصوصاً في رفح، منذ أول من أمس وفور صدور أمر محكمة العدل الدولية، ليؤكد أن الاحتلال لا يزال يتمسك برفض وقف الحرب مقابل تمسك المقاومة بوقف إطلاق النار الدائم، وبالتالي يعزز الشكوك في حقيقة نوايا الاحتلال من الترويج لقرب استئناف التفاوض ومدى ارتباط الإعلان بمحاولة الالتفاف على ضغوط أهالي المحتجزين الإسرائيليين. وفي الوقت الذي تروّج فيه إسرائيل لقرب استئناف التفاوض، وسط الضغوط على رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو من عائلات المحتجزين الإسرائيليين، بثّت كتائب القسام، الجناح العسكري لـ«حماس»، فيديو بعنوان «جيشكم بأوامر من نتنياهو أهان كرامتهم أحياء وأمواتاً»، عارضة صوراً لمحتجزين إسرائيليين مقتولين. وتوجهت إلى «عائلات الأسرى الصهاينة في غزة»، بالقول «ترقبوا ماذا يفعل جيشكم بأبنائكم بأوامر من نتنياهو»، فيما كانت عائلات المحتجزين تكرر موقفها من أن الادعاء أنه يمكن القضاء على حماس واستعادة المختطفين انهار.

وبدأت التسريبات بشأن احتمال عودة جولات المفاوضات أمس مع نشر مراسل موقع «أكسيوس» باراك رافيد، على منصة إكس، تدوينات أشار فيه إلى أن رئيس «الموساد»، ديفيد برنيع، عاد إلى إسرائيل بعد انتهاء لقائه، في باريس أول من أمس الجمعة، برئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي آي إيه» وليام بيرنز، ورئيس وزراء قطر وزير الخارجية محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، وأنه بحسب مسؤول إسرائيلي ناقش الثلاثة خلال الاجتماع «بناء بنية تحتية مصممة للسماح باستئناف المفاوضات من أجل إطلاق سراح الرهائن»، وتقرر «في نهاية الاجتماع استئناف المفاوضات خلال الأسبوع المقبل على أساس مقترحات جديدة بقيادة الوسطاء المصريين والقطريين وبمشاركة فعالة من الولايات المتحدة»، لكن عقب ذلك بساعة نشر رافيد تغريدة أخرى أشار فيها إلى أن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن فوجئت بالإعلان الإسرائيلي عن استئناف المفاوضات، ونقل عن مصدر أميركي مطلع على تفاصيل اجتماع باريس، أنه تم إحراز تقدم في المحادثات بين بيرنز وبرنيع ورئيس الوزراء القطري، مضيفاً أنه تمت مناقشة إمكانية استئناف مفاوضات تبادل الأسرى «ولكن لم تُحدد جولة جديدة من المحادثات على أي مستوى كان»، فيما كان الرئيس الأميركي جو بايدن، يتحدث خلال كلمة أمس في حفل تخرج بالأكاديمية العسكرية الأميركية في ويست بوينت بنيويورك، عن الانخراط في جهود للتوصل إلى اتفاق لوقف النار وإعادة المحتجزين إلى منازلهم.

مصدر أميركي: لم يتم تحديد جولة جديدة من المحادثات

35903 شهداء منذ السابع من أكتوبر الماضي في قطاع غزة

أطلقت مسيّرات النار على مواطنين في منطقة الفالوجا بمخيم جباليا

وكان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قد التقى، أول من أمس في باريس، أعضاء اللجنة الوزارية المكلفة من القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية، في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، بالتحرك الدولي لوقف الحرب على قطاع غزة. وشدّد الوفد الوزاري الذي ترأسه وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان آل سعود، وبمشاركة رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، ووزيري خارجية مصر سامح شكري، والأردن أيمن الصفدي، على رفض استيلاء إسرائيل على الجانب الفلسطيني من معبر رفح. كما أكدوا ضرورة تكثيف الجهود الدولية الرامية إلى الوقف الفوري والتام لإطلاق النار في القطاع، وبما يضمن حماية المدنيين، وإيصال المساعدات الإنسانية الكافية والمستدامة لجميع أنحاء القطاع، وأهمية تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من يونيو/ حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، فضلاً عن أهمية الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية، خصوصاً الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن. وجدد أعضاء اللجنة الوزارية مطالبتهم المجتمع الدولي بضرورة محاسبة الاحتلال الإسرائيلي على الانتهاكات والممارسات المخالفة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، مؤكدين رفضهم التام لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي القوة القائمة بالاحتلال على الجانب الفلسطيني من معبر رفح، ومنع دخول المساعدات الإنسانية والإغاثية العاجلة للقطاع. وبالتزامن مع هذه التسريبات الإسرائيلية كانت وكالة رويترز قد نشرت أمس نقلاً عن مصدر مطلع، قوله إنه على الرغم من مواصلة إسرائيل عملياتها في القطاع، فإنه من المقرر استئناف مفاوضات الوساطة الأسبوع المقبل. وأضاف المصدر الذي طلب عدم ذكر اسمه أو جنسيته نظراً لحساسية الأمر، أن قرار استئناف المحادثات جاء بعد اجتماع برنيع وبيرنز ووزير الخارجية القطري في باريس.

وتوالت عقب ذلك التسريبات في وسائل الإعلام العبرية بما في ذلك، ما ذكرته إذاعة الجيش الإسرائيلي، أمس، نقلاً عن مسؤول إسرائيلي لم تسمه، أن «الوساطة القطرية المصرية قدمت مقترحاً جديداً لصفقة تبادل، وهو ما أشارت إليه صحيفة يديعوت أحرونوت إذ ذكرت أن المجتمعين ناقشوا بناء أساس يسمح بإعادة تجدد المفاوضات على أساس مقترحات جديدة تقدمها مصر وقطر بالشراكة مع الولايات المتحدة. في المقابل، أشارت هيئة البث الرسمية الإسرائيلية «كان 11» إلى عرض جديد قدمه رئيس الموساد وليس مصر أو قطر. كما لفتت إلى أن القيادة الأمنية الإسرائيلية، وقائد هيئة الأركان هرتسي هاليفي، وبرنيع، ورئيس «الشاباك» رونين بار، ووزير الأمن يوآف غالانت، والوزراء في حكومة الحرب بيني غانتس وغادي آيزنكوت، يدعمون التقدّم نحو صفقة، بادعاء أنها ضرورية في هذا الوقت. وقال مسؤولون أمنيون لهيئة البث إنه حتى في ما لو تم التوصل إلى صفقة تأتي على وقف الحرب، فإن إسرائيل قادرة على استئناف إطلاق النار بعد عدة أشهر. بدورها، ذكرت صحيفة هآرتس أنه لم يتم التوصل إلى اختراق يتيح جسر الهوة مع حركة حماس، وأن الخلاف الرئيس يتركز على وقف الحرب، لافتة إلى أن تجدد الاتصالات سيستند إلى المقترح الذي وافقت عليه إسرائيل لا «حماس»، مشيرة إلى أن احتمال التوصل قريباً إلى اتفاق ليس مرتفعاً. من جهته، قال مصدر مصري تحدث لقناة القاهرة الإخبارية أمس إن «مصر تواصل جهودها لإعادة تنشيط مفاوضات وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى والمحتجزين». وأضاف «كما تُجري اتصالات مكثفة لاستعادة الهدوء بالقطاع بالتزامن مع إنفاذ الوقود والمستلزمات الطبية لمستشفيات القطاع.

في هذه الأثناء، تواصلت المعارك في القطاع أمس، وارتفعت حصيلة الشهداء إلى 35903 شخصاً منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وقالت وزارة الصحة في غزة أمس، إنه وصل للمستشفيات «46 شهيداً و130 إصابة خلال الـ24 ساعة الماضية» بارتكاب الاحتلال «خمس مجازر ضد العائلات في القطاع»، لافتة الى أن عدد الجرحى الإجمالي بلغ 80،420 إصابة منذ بدء الحرب. كما أعلنت وزارة الصحة، أن أكثر من 20 ألف جريح ومريض ينتظرون فتح معبر رفح لمغادرة القطاع من أجل العلاج، في ظل استيلاء إسرائيل على الجانب الفلسطيني مع المعبر الحدودي مع مصر. وقال المتحدث باسم الوزارة أشرف القدرة، إنه «منذ إعادة (إسرائيل) احتلال معبر رفح لم يتمكن أي مريض أو جريح من الخروج من قطاع غزة، وحتى أولئك الذين هم في الخارج لا يمكنهم العودة إلى وطنهم»، لافتاً إلى أن «وزارة الصحة الفلسطينية تناشد العالم الحر لإنقاذ هؤلاء الضحايا من المضاعفات والموت في ظل غياب معظم المؤسسات الصحية الفلسطينية من قطاع غزة حيث تم إخراجها عن الخدمة بشكل متعمد». وأضاف أن إسرائيل قتلت «ما يزيد عن 493 من الكوادر الصحية وأصحاب الاختصاص الطبي وتم اعتقال 310 منهم على الأقل» منذ السابع من أكتوبر الماضي. وأفيد بسقوط شهداء ومصابين إثر إطلاق مسيّرات الاحتلال النار على مواطنين في منطقة الفالوجا بمخيم جباليا شمالي القطاع، فيما استشهد فلسطيني في قصف مدفعي استهدف منطقة خربة العدس شمالي مدينة رفح. كذلك استشهدت فلسطينية وأصيب آخرون بقصف الاحتلال منزل عائلة شريتح في حي الصبرة، جنوبي مدينة غزة، فيما شنت طائرات الاحتلال غارات عنيفة استهدفت عدة مواقع في حي الزيتون، جنوب شرق المدينة، وفي شمالي القطاع انسحبت قوات الاحتلال من محيط مستشفى كمال عدوان، بعد حصاره.

بالمقابل قالت سرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، إنها قصفت بقذائف هاون نظامي عيار 60 تجمعاً لجنود وآليات الاحتلال في حي القصاصيب بجباليا شمالي قطاع غزة، واستهدفت بصاروخ موجه من نوع «107» تجمعاً لجنود وآليات الاحتلال الإسرائيلي المتوغلة في منطقة تبة زارع، شمال شرقي مدينة رفح. بدورها قالت كتائب القسام على منصة تليغرام أمس، إنه «بعد عودتهم من خطوط القتال أبلغ مجاهدونا عن استهداف دبابة مركافاه 4 بقذيفة الياسين 105 خلف مدارس أبو زتون واستهداف دبابة مركفاه 4 أخرى بقذيفة الياسين 105 على مفترق البرعي بمخيم جباليا». كما تمكّن عناصرها «من تفجير عبوة رعدية» في قوة من الجنود الصهاينة قرب عين نفق شرق المخيم»، وأوقعوهم بين قتيل وجريح، و«تفجير منزل مفخخ في قوة صهيونية خاصة بجوار عمارة حبوب في مخيم جباليا».

من جهتها، قالت وزارة الأسرى والمحررين بغزة، في بيان أمس، إن «معظم أسرانا يقبعون في سجون سرية»، مضيفة أن الاحتلال يرفض الاستجابة لطلبات زيارة المعتقلين وخاصة من الصليب الأحمر الدولي». وحمّلت «الاحتلال والإدارة الأميركية المسؤولية عن الجرائم المستمرة بحق شعبنا»، مطالبة «بتحقيق دولي في جرائم الاحتلال بحق الأسرى وفتح المعتقلات أمام المنظمات الدولية».

وفي الأثناء دعت مقررة الأمم المتحدة الخاصة للأراضي الفلسطينية المحتلة فرانشيسكا ألبانيز، أول من أمس، المجتمع الدولي إلى فرض عقوبات على إسرائيل، وتعليق العلاقات الدبلوماسية معها، حتى تنصاع لقرار محكمة العدل الدولية. وأضافت على منصة إكس، أن إسرائيل كثفت هجماتها على مدينة رفح بعد أن أمرتها محكمة العدل الدولية وقف عمليتها في المدينة، لافتاً إلى أن «الأنباء التي تصلني من الناس المحاصرين في مدينة رفح مروعة». وقالت: «إسرائيل لن توقف هذا الجنون حتى نقوم نحن بوقفه».

وكان المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك، قد قال في تصريحات صحافية أول من أمس، إنه «لم يدخل إلى قطاع غزة سوى 906 شاحنات محملة بالمساعدات الإنسانية منذ 7 مايو، بعد أن بدأت إسرائيل عمليتها العسكرية في رفح». وأوضح أن نحو 800 من تلك الشاحنات كانت عبارة عن «إمدادات غذائية»، دون ذكر تفاصيل أكثر. وفي 7 مايو، استولت إسرائيل على الجانب الفلسطيني من معبر رفح الحدودي مع مصر، وردت القاهرة برفض التنسيق مع تل أبيب بشأن المعبر، واتهامها بالتسبب في كارثة إنسانية بالقطاع. إلى ذلك كشفت القناة 12 الإسرائيلية، أمس، عن انتشال جزء من الرصيف الأميركي العائم على سواحل قطاع غزة والذي انفصل عن الرصيف ووصل إلى شاطئ مدينة أشدود في الأراضي المحتلة، جراء الأمواج القوية. ونشرت القناة مقطعاً مصوراً يظهر مجموعة من الجنود الأميركيين وآخرين من البحرية الإسرائيلية، وهم يحاولون ربط الجزء المنفصل من الرصيف بقارب أميركي لإعادته إلى غزة. وفي 16 مايو الحالي، أعلنت القيادة المركزية الأميركية «سنتكوم» الانتهاء من بناء الرصيف البحري العائم على شواطئ القطاع، لتبدأ شاحنات المساعدات الإنسانية في التحرك إلى الشاطئ، إذ ستتسلم الأمم المتحدة المساعدات وتنسق توزيعها في غزة.

تظاهرات في باريس

تواصلت التظاهرات الداعمة للفلسطينيين والمندّدة بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، أمس السبت، في العاصمة الفرنسية باريس. وتجمّع متظاهرون، أمام كنيسة القلب الأقدس في باريس، تنديداً بالمذابح الإسرائيلية في غزة. كما نُظمت مسيرة قرب نافورة الأبرياء في شاتليه في العاصمة الفرنسية. وردد المشاركون في تحركات أمس شعارات تطالب الاحتلال الإسرائيلي بوقف جرائمه المتصاعدة في قطاع غزة.

للحديث تتمة...

مؤتمر بروكسل السوري

عبسي سميسم

يأتي انعقاد مؤتمر بروكسل بنسخته الثامنة الذي ينظمه الاتحاد الأوروبي غداً الاثنين، تحت عنوان دعم مستقبل سورية، وسط تراجع غير مسبوق في الدعم الذي تقدمه المنظمات الأممية، والدول للشعب السوري، والذي تشير تقارير المنظمات الإنسانية والحقوقية إلى تغطيته نسبة ضئيلة من احتياجات الطبقة الأفقر من السكان، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى كوارث في شتى مجالات حياة السكان في الداخل السوري.

على سبيل المثال، يوجد على المستوى الصحي أكثر من 180 منشأة ونقطة طبية وصحية مهددة بالتوقف بشكل كامل، بحسب مدير صحة إدلب زهير القراط، وعلى مستوى تأمين الاحتياجات الأساسية للحياة، هناك توقف لمشاريع «الإصحاح» التي تقدم خدمات مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي عن معظم مخيمات شمال غربي سورية، الأمر الذي من شأنه زيادة معدلات الفقر وانتشار الأمراض والأوبئة في تلك المخيمات.

وفي موازاة نقص التمويل للداخل السوري، بدأت حكومات دول الجوار السوري التي تستقبل العدد الأكبر من اللاجئين بحملات ضغط على اللاجئين وترحيل قسم منهم إلى سورية، وهي حملات تأتي في سياق الضغط على المجتمع الدولي لتحمل أعباء اللاجئين بشكل أكبر في دول الجوار السوري. ويعكس تراجع الدعم الإغاثي الأممي المقدم للسوريين بطبيعة الحال تراجعاً سياسياً بالاهتمام بالقضية السورية وانسداد كل آفاق الحل السياسي، لدرجة بدأت تظهر معها ملامح تعاطي المجتمع الدولي مع الوضع القائم كما هو بكل سلطات الأمر الواقع التي تتحكم بالجغرافيا السورية.

الأمم المتحدة بدأت بالقفز على العقوبات المفروضة على النظام وشرعنة المساعدات له من خلال طرح مشاريع التعافي المبكر الذي يسمح للدول «خصوصاً العربية» بتعويم النظام وتقديم المساعدات له تحت هذا العنوان. كما بدأت الجهات الفاعلة والمنظمات في الشمال السوري بعقد المؤتمرات الدولية التي تدعو للتمكين الاقتصادي شمال غربي سورية. وشمال شرقي سورية أيضاً عملت الإدارة الذاتية على مشاريع لتثبيت وجودها سلطة أمر واقع منفصلة عن سورية، ومنها كتابة عقد اجتماعي بمثابة دستور وإجراء تقسيمات ادارية ومناطقية مختلفة عما كانت عليه سابقاً، وكذلك الدعوة لانتخابات برقابة أمنية بهدف أخذ الشرعية. هذه المؤشرات وغيرها تشي بأن القضية السورية برمتها ستركن جانباً من قبل المجتمع الدولي إلى أجل غير مسمى.

أمر «العدل الدولية» يزيد الضغط على الاحتلال وأميركا

خارج مقر «العدل الدولية» اول من أمس (نيكوس اوكونومو/ الأناضول)

يأتي أمر محكمة العدل الدولية الموجه إلى إسرائيل بوقف عملياتها العسكرية في رفح ليزيد الضغط على الاحتلال رغم تحدي قادته للقرار، في حين يزيد الترحيب الدولي بالقرار من عزلة الموقف الأميركي

غداة أمر محكمة العدل الدولية في قرارها، أول من أمس الجمعة، إسرائيل بتعليق عملياتها العسكرية في رفح جنوبي قطاع غزة فوراً، تستمر دولة الاحتلال في تحدي قرار أعلى محكمة في الأمم المتحدة، في إطار دعوى رفعتها جنوب أفريقيا في يناير/ كانون الثاني الماضي، والمتعلقة بخرق إسرائيل لمعاهدة منع الإبادة الجماعية، مع استمرار العدوان على رفح.

ورغم أن «العدل الدولية» لا تملك أدوات لفرض تنفيذ قرارها على الأرض، تلاحقت ردود الفعل المرحبة بالقرار، ولا سيما من المنظمات الدولية، في ضغط قد يزيد من عزلة رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، ومعه عزلة الموقف الأميركي، مع مضي واشنطن في تقديم الدعم العسكري والسياسي لتل أبيب وسط ترقب ما إذا كانت الولايات المتحدة ستستخدم حق النقض الفيتو في ما لو عقدت جلسة خاصة لمجلس الأمن لمناقشة تطبيقه بعد إعلان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس أن قرار المحكمة ملزم بموجب ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي للمحكمة، وأنه سيحيل قراراتها إلى مجلس الأمن الدولي، وهو ما تطرق إليه المركز الدولي للعدالة للفلسطينيين، إذ أشار إلى أن القدرة على إنفاذ قرارات المحكمة هي «فعلياً بيد مجلس الأمن الدولي». وأضاف المركز ومقره في لندن، في بيان أول من أمس، أن أوامر المحكمة ملزمة قانوناً، لكن لدى «العدل الدولية» سلطة مراقبة تنفيذ التدابير المؤقتة فقط، وفقاً للمادة 78 من قواعدها، من خلال مطالبة الأطراف بتقديم معلومات عن «أي مسألة تتعلق بتنفيذ أي تدابير مؤقتة أشارت إليها».

وبعدما لجأت جنوب أفريقيا إلى محكمة العدل الدولة، في ثلاثة طلبات لاتخاذ إجراءات طارئة، وهي إجراءات مؤقتة ريثما تتخذ المحكمة قرارها في القضية برمتها، والذي يحتاج إلى سنوات، أمرت الأخيرة، من لاهاي أول من أمس، إسرائيل بوقف هجومها العسكري على رفح فوراً، مشيرة إلى أن الوضع الحالي ينطوي على مخاطر جديدة بإلحاق «أضرار بحقوق الناس في غزة لا يمكن إصلاحها». كما أمرت إسرائيل أيضاً بأن «تبقي معبر رفح (بين القطاع ومصر) مفتوحاً للسماح بتقديم الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها، من دون عوائق وبكميات كبيرة»، إذ إنه مغلق منذ بدء الاجتياح الإسرائيلي البري في المحافظة، بداية الشهر الحالي. وشددت على ضرورة تنفيذ إسرائيل الأوامر الواردة في قراري المحكمة في يناير ومارس/ آذار الماضيين، وضمان وصول أي لجنة تحقيق أو تقصي حقائق بشأن تهمة الإبادة الجماعية إلى القطاع، وأن تقدّم إسرائيل للمحكمة خلال شهر تقريراً بشأن الخطوات التي تتخذها. كما دعت في الوقت نفسه إلى إطلاق سراح المحتجزين فوراً ومن دون شروط.

وذكّر رئيس المحكمة التي تضم 15 قاضياً، نواف سلام، في جلسة النطق بالحكم، بأن الظروف المعيشية لسكان قطاع غزة تدهورت بشكل ملحوظ منذ قرار 28 مارس الماضي، والذي أمر إسرائيل باتخاذ إجراءات تمنع أعمال الإبادة الجماعة بناء على طلب قدّمته بريتوريا، مشيراً إلى أن الوضع الإنساني في رفح بعد أسابيع من القصف «كارثي»، وقد نزح قرابة 800 ألف شخص بحلول 18 مايو الحالي. وشدّد سلام على أن الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لحماية المدنيين غير كافية للحدّ من المخاطر التي يتعرّضون لها نتيجة الهجوم على رفح، لافتاً إلى أن إسرائيل لم تتعامل بشكل مرضٍ يتجاوب مع المخاوف المطروحة.

وكانت جنوب أفريقيا قد قدّمت، في 10 مايو الحالي، طلباً جديداً (قدّمت طلباً في فبراير/ شباط الماضي بالتزامن مع التلويح بعملية عسكرية في مدينة رفح رفضته المحكمة، ثم في مارس الماضي من أجل ضمان وصول الإمدادات الغذائية الأساسية إلى القطاع) إلى المحكمة لإصدار أمر طارئ يقضي باتخاذ تدابير إضافية لحماية الفلسطينيين في القطاع في أعقاب الاجتياح الإسرائيلي للمحافظة، وعقدت المحكمة جلستي استماع الأسبوع الماضي، رافع فيها وفدا جنوب أفريقيا وإسرائيل.

مع العلم أنه بعد الجولة الأولى من جلسات الاستماع المتعلقة بتدابير طارئة في يناير الماضي، ارتأت المحكمة أن من المعقول أن إسرائيل انتهكت بعض الحقوق المكفولة للفلسطينيين في قطاع غزة بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية الموقعة عام 1948. وأمر القضاة إسرائيل بالكف عن أي أعمال يمكن أن تندرج تحت الاتفاقية وضمان عدم ارتكاب قواتها أعمال إبادة جماعية في حق الفلسطينيين، والتي تشمل قتل أعضاء جماعة ما وإلحاق أذى جسدي أو نفسي خطير بهم وتعمد الإضرار بالأحوال المعيشية بقصد تدمير الجماعة كلياً أو جزئياً. وبينما أشادت وزارة العلاقات الخارجية في جنوب أفريقيا بقرار المحكمة، الجمعة، واصفة إياه بأنه غير مسبوق، رفض مكتب نتنياهو، أول من أمس، الاتهامات في القضية، ووصفها بأنها «كاذبة ومشينة وبغيضة أخلاقياً». وأضاف أن «إسرائيل تتصرف بناء على حقها في الدفاع عن أراضيها ومواطنيها وفي اتساق مع قيمها الأخلاقية وبامتثال للقانون الدولي»، لافتاً إلى أن العمليات في رفح لن تتم بطريقة «قد تؤثر على ظروف معيشة السكان المدنيين الفلسطينيين في غزة بما قد يؤدي إلى تدميرها المادي كلياً أو جزئياً».

من جهته رفض الحكم أيضاً وزير الأمن الإسرائيلي إيتمار بن غفير قائلاً على منصة إكس أول من أمس، مقتبساً عبارة شهيرة لديفيد بن غوريون، أول رئيس وزراء لإسرائيل، «مستقبلنا لا يعتمد على ما يقوله الأغيار (غير اليهود) بل على ما يفعله اليهود». أما الوزير في حكومة الحرب الإسرائيلية بيني غانتس، والذي تحدث مع وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، فقد قال إن إسرائيل شرعت في «حملة عادلة وضرورية» في أعقاب هجوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، مضيفاً، في بيان أول من أمس، إلى أن «دولة إسرائيل ملتزمة بمواصلة القتال من أجل إعادة رهائنها وضمان الأمن لمواطنيها، أينما ووقتما كان ذلك ضرورياً، بما في ذلك في رفح». ويزيد القرار المحكمة الذي اتخذته الجمعة، من الضغوط التي تواجه إسرائيل، والذي يأتي بعد أيام قليلة من إعلان النرويج وأيرلندا وإسبانيا الاعتراف بدولة فلسطينية، وطلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم خان، إصدار مذكرات اعتقال بحق نتنياهو ووزير الأمن يوآف غالانت وثلاثة قادة من حركة حماس.

وبينما قال البيت الأبيض، أول من أمس، إنه كان «واضحاً وثابتاً» في موقفه بخصوص رفح، وذلك بعد أن أصدرت محكمة العدل الدولية أمرها، قال مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية، لوكالة أسوشييتد برس أمس، مشترطاً عدم الكشف عن هويته، إن العملية «لم تنتقل بعد إلى وسط مدينة رفح الذي يقودنا إلى المناطق الأكثر كثافة».

وكان مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان قد قال للصحافيين الأسبوع الحالي، إن «ما رأيناه حتى الآن، في ما يتعلق بالعمليات العسكرية الإسرائيلية في تلك المنطقة، كانت أكثر استهدافاً ومحدودة، ولم تتضمن عمليات عسكرية كبيرة في قلب المناطق الحضرية الكثيفة».

إلا أن ترحيب المنظمات الإنسانية الدولية الرائدة بقرار محكمة العدل الدولية، يأتي ليضغط على الموقف الأميركي. ومن بين هذه المنظمات، أطباء بلا حدود، ومنظمة العفو الدولية، والتي اعتبرت المديرة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة هبة مرايف، أول من أمس، أن القرار الأخير للعدل الدولية لم يعد بمثابة تحذير للدول الأخرى، وإنما هو خطوة تظهر ضرورة ضمانها تنفيذ جميع الأوامر الصادرة عن المحكمة لمنع الإبادة الجماعية. من جهته قال الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية جوزيب بوريل، أول من أمس، إنه سيتعين على الدول الأوروبية الاختيار بين دعمها للمؤسسات الدولية القائمة على سيادة القانون وبين دعمها لإسرائيل، وشدّد رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو في تصريحات صحافية، أول من من أمس، على ضرورة تنفيذ أمر محكمة العدل الدولية، معتبراً أنه «يجب ألا يكون هناك المزيد من العمليات العسكرية الإسرائيلية في رفح».

من جهتها قالت لجنة القوى الوطنية والإسلامية (تضم غالبية الفصائل الفلسطينية) في بيان أمس، إنها «ترحب بالقرار الصادر عن محكمة العدل الدولية»، مضيفة أنه «يجب وقف العدوان الفاشي على مدينة رفح وكل أنحاء قطاع غزة والأرض الفلسطينية وانسحاب جيش الاحتلال النازي بالكامل». وكانت صدرت ترحيبات بقرار المحكمة من أطراف فلسطينية عدة بينها الرئاسة، وحركتا فتح وحماس.

(العربي الجديد، أسوشييتد برس، رويترز، الأناضول، فرانس برس)

اختبار صبر المحكمة

قال أستاذ القانون في جامعة روتجرز الأميركية، عادل حق، لصحيفة نيويورك تايمز، إنه «يمكن لإسرائيل أن تسلك المسار الآمن قانونياً و تبقي عملياتها محدودة» أو يمكنها أن «تختبر صبر المحكمة». وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو (الصورة) قد رفض، أول من أمس، خلال المشاورات الطارئة مع مسؤولين إسرائيليين، مقترح المدّعية العامة العسكرية، يفعات تومر يروشالمي، ملاءمة العمليات العسكرية لقرارات المحكمة.

شرق غرب

الحوثيون يؤجلون الإفراج عن سجناء

قال شاهد من وكالة رويترز، أمس السبت، إن جماعة الحوثيين أجّلت إطلاق سراح نحو 100 سجين من القوات الحكومية اليمنية، بعدما أعلنت، مساء أول من أمس الجمعة، عزمها الإفراج عنهم. ودفعت خطوة الحوثيين رئيس الوفد الحكومي المفاوض بشأن الأسرى والمختطفين يحيى كزمان، لاتهام الجماعة، عبر منصة إكس بالتهرب من تنفيذ التزاماتهم في ملف المختطفين والأسرى.

(الأناضول، رويترز)

استمرار التعازي برئيسي وعبد اللهيان

استمر أمس السبت توافد المسؤولين من دول عدة إلى طهران لتقديم التعازي بالرئيس الإيراني الراحل إبراهيم رئيسي ووزير الخارجية حسين أمير عبد اللهيان والوفد الذي يرافقهم عقب تحطم طائرتهم يوم الأحد الماضي. وفيما شارك الرئيس العراقي، عبد اللطيف رشيد (الصورة)، وقيادات عراقية أخرى أمس في تقدم التعازي، حضر أيضاً وزير الخارجية السوداني، حسين عوض، الذي قدم تعازيه إلى وزير الخارجية الإيراني المؤقت علي باقري. كما تلقى باقري اتصالاً من نظيره الروسي، سيرغي لافروف. وأوضح الوزير الإيراني عبر منصة إكس (تويتر سابقاً)، أنه راجع مع لافروف «التعاون الثنائي والإقليمي والدولي».

(العربي الجديد)

معارضو «تحرير الشام» يدعون للعصيان المدني

دعا تجمع الحراك الثوري في شمال غربي سورية، أمس السبت، إلى العصيان المدني، رداً على اعتقال الجهاز الأمني في هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً) في محافظة إدلب، كوادر بارزة في هذا الحراك. وطالب التجمع في بيان، بـ«تنفيذ تظاهرات حاشدة في كل المناطق».

(العربي الجديد)

احتدام معارك الفاشر

استمرت، أمس السبت، المعارك العنيفة بين الجيش السوداني وحلفائه من جهة، وقوات الدعم السريع من جهة أخرى، في مدينة الفاشر، مركز ولاية شمال دارفور، غربي السودان. وأفاد شهود عيان بأن الجيش تصدى لمحاولات توغل لقوات الدعم السريع. وذكر حاكم دارفور مني أركو مناوي (الصورة)، عبر منصة فيسبوك، أن 47 شخصاً قتلوا أول من أمس الجمعة، جراء «القصف المدفعي العشوائي من قوات الدعم السريع».

(العربي الجديد)

القضاء الفرنسي يحكم بالسجن المؤبد على أمنيين سوريين

أصدرت محكمة الجنايات في العاصمة الفرنسية باريس، مساء أول من أمس الجمعة، حكماً بالسجن المؤبد الغيابي بحق ثلاثة مسؤولين أمنيين كبار في النظام السوري وذلك لـ«ضلوعهم في أعمال جنائية خطيرة، وجرائم ضد الإنسانية». وطاول الحكم كلا من اللواء علي مملوك، الرئيس السابق لمكتب الأمن القومي، والمستشار الأمني لبشار الأسد، إلى جانب الرئيس السابق للمخابرات الجوية اللواء جميل الحسن، والرئيس السابق لفرع التحقيق في فرع المخابرات الجوية العميد عبد السلام محمود.

(العربي الجديد)

الحدث

مُسيرة تستهدف مركبتين في منطقة القصير بريف حمص... ومستوطنو الشمال ينتقدون عجز نتنياهو

إسرائيل تهاجم شاحنات حزب الله

هاجمت مسيّرة إسرائيلية أمس السبت شاحنة وسيارة مرافقة لها تابعة لحزب الله، في محيط مدينة القصير السورية، القريبة من الحدود مع لبنان. وفي موازاة ذلك، انتقد جنرال إسرائيلي فضلاً عن رئيس أحدى مستوطنات الشمال الفلسطيني المحتل، الحكومة الإسرائيلية وعجزها على الجبهة اللبنانية

بيروت، القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**
غاري عناب، **محمد كركص**

استمرت المواجهات بين حزب الله والاحتلال الإسرائيلي، أمس السبت، بما في ذلك استهداف مُسيّرة إسرائيلية شاحنة تابعة لحزب الله في ريف مدينة القصير على الحدود اللبنانية السورية، وسط تضارب في حصيلة القتلى. وكشفت مصادر عاملة في وحدات الرصد والمتابعة، التابعة للمعارضة السورية، في حديث لـ «العربي الجديد»، أن «المسيّرة استهدفت بصاروخين موجهين شاحنة تحمل أسلحة وذخائر وسيارة أخرى كان فيها شخصان مرتبطان بحزب الله عند مفترق قرية الضبعة بريف مدينة القصير»، مؤكدةً أن «الاستهداف أسفر عن مقتل شخص وإصابة آخر». من جهته، أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان، بمقتل «مقاتلين اثنين من حزب الله على الأقل وجرح آخرين، خلال توجه السيارة إلى مطار الضبعة العسكري».

وكان أربعة عناصر من حزب الله قد قُتلوا الاثنين الماضي، بالإضافة إلى إصابة خمسة عناصر آخرين، جراء غارة نفذتها مسيّرة إسرائيلية، استهدفت شاحنة أسلحة قرب دوار مدينة القصير. كما قُتل قيادي مرتبط بحزب الله، في 18 مايو/أيار الحالي، إثر استهداف مسيّرة إسرائيلية سيارة في المنطقة الحرة القريبة من معبر المصنع الحدودي مع لبنان، في محيط منطقة الديماس، غربي العاصمة دمشق.

في هذه الأثناء، استمر التصعيد الإسرائيلي في جنوب لبنان. وأغار الطيران الحربي الإسرائيلي أمس السبت على منزل في محيط موقع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان «يونيفيل» في العديسة، كما أغار على مركبا وبارون وعيتا الشعب والجبين وطيرحرفا. كذلك قصفت المدفعية الإسرائيلية، راشيا الفخار ومركبا وأطراف رب ثلاثين لجهة بلدة الطيبة، حيث اندلع حريق في المنطقة، إلى جانب استهداف أطراف الناقورة وزبقين واللبونة وحرج الصنوبر في أطراف كفرحمام. كما استهدفت دبابة ميركافا في مستوطنة المطلة أحد المنازل في كفركلا بشكل مباشر. وحلّق الطيران الاستطلاعي الإسرائيلي في أجواء القطاع الغربي. في المقابل، دوّت صفارات الإنذار في أنحاء متفرقة من الجليل الفلسطيني المحتل، خشية تسلل مسيّرات من جنوب لبنان. وأفادت القناة 12 الإسرائيلية بأنه تمّ إطلاق صاروخين من لبنان نحو مستوطنة مسغاف عام، وعشرة صواريخ نحو مستوطنة زرعيت. كما أعلن حزب الله، أمس السبت، استهداف دبابة ميركافا في موقع المرج وثكنة زرعيت.

وليل الجمعة ـ السبت، أغار الطيران الحربي الإسرائيلي على منطقة وادي العصافير في الخيام، وعلى أطراف راميا وعيتا الشعب وجبل بلاط. كما قصفت مدفعية الاحتلال محيط المنازل في حولا بالقذائف الفوسفورية، مسبّبة اشتعال النيران فيه. وطاول القصف المدفعي الإسرائيلي أيضاً أطراف القوزح وعيتا الشعب.

بدوره، استهدف حزب الله ليل الجمعة ـ السبت، مبنى يستخدمه جنود الاحتلال في مستوطنة مرغليوت وآخر في مستوطنة المنارة، وموقعي المالكية والرمثا، ودبابة ميركافا في حرش شتولا، ومقر السرية الحدودية في ثكنة دوفيف، ومقر الكتيبة الصاروخية والمدفعية في ثكنة يواف. وشنّ الحزب هجوماً بمسيرات انقضاضية على المقر المستحدث للفرقة 91 في مستوطنة إيبليت، ومقر قيادة كتيبة السهل التابعة للواء 769 في قاعدة بيت هلل. ونعا الحزب عنصرين من صفوفه سقطا في المواجهات ضد الاحتلال.

لبنانيات تلتفحان منزلهما في ميس الجبل، 15 مايو (فرانس برس)

رئيس مجلس مرغليوت: مستوطنو الشمال يقيمون في مخيمات

نصر الله لنتنياهو: يجب ان تنتظر من مقاومتنا المفاجآت

وترافق التصعيد مع رد الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، مساء أول من الجمعة، على تهديدات رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو ضد لبنان بالقول: «يجب أن تنتظر من مقاومتنا المفاجآت». وجدد نصر الله، وفي كلمة له خلال احتفال تأبيني للرئيس الإيراني الراحل إبراهيم رئيسي، التأكيد أن «هدف فتح الجبهة اللبنانية هو إسناد غزة ولمنع أي عملية استباقية للعدو باتجاه لبنان».

في هذه الأثناء، وفي ظل اتساع مظاهر تعبير سكان المستوطنات القريبة من الحدود مع لبنان عن إحباطهم بسبب عجز الاحتلال عن حمايتهم، أقر الجنرال احتياط في جيش الاحتلال يوفال بزاك، أن حزب الله نجح في جر إسرائيل إلى حرب استنزاف. ونقل موقع صحيفة معاريف الإسرائيلية، أمس السبت، عن بزاك، الذي تولى في السابق قيادة قوات جيش الاحتلال المتمركزة في منطقة جبل الشيخ على الحدود مع لبنان، قوله إن «حزب الله وإيران معنيان بجرنا إلى معركة استنزاف، واليوم نجحا في بالفعل في تحقيق هذا الهدف». واعتبر بزاك أن «انغماس إسرائيل في مواجهة مع حزب الله بعد أن أعلنت الحرب على حماس في قطاع غزة يعد جزءاً من التطورات التي لم تتحسب لها تل أبيب». وحول تداعيات انخراط إسرائيل في مواجهات على أكثر من جبهة، علق بزاك: «كلما طال أمد المواجهات العسكرية التي تخوضها إسرائيل جعل هذا الدولة تقف أمام تحدٍ مزدوج: الحفاظ على قواتها التي تعمل على الأرض، وفي الوقت ذاته مواجهة انتقادات دولية».

في سياق متصل، هاجم أحد قادة المستوطنين في الشمال الفلسطيني المحتل الحكومة الإسرائيلية لعجزها عن توفير الأمن ووقف هجمات حزب الله. وادّعى أريي دفيدي، رئيس المجلس المحلي في مستوطنة مرغليوت القريبة من الحدود مع لبنان، أن «عدم انتهاء الكثير من الهجمات التي يشنها حزب الله بمقتل مستوطنين لا يرجع إلى عجز حزب الله عن ذلك، بل بسبب قراره»، لافتاً إلى أن «الواقع سيتغير في حال غير حزب الله قراره». ونقل موقع صحيفة «معاريف» عن دفيدي قوله: «مساحة إسرائيل تتقلص بسبب هجمات حزب الله، المستوطنون الذين غادروا مستوطنات الشمال باتوا يقيمون في مخيمات لجوء». ونوّه إلى أن المستوطنين الذين بقوا في مستوطنات الشمال «يخرجون من بيوتهم بصعوبة كبيرة»، منتقداً عجز حكومة نتنياهو عن معالجة هذا التحدي. وكشف دفيدي عن رفضه الأسبوع الماضي المشاركة في اجتماع عقده رئيس الحكومة الإسرائيلية مع قادة المجالس الاستيطانية في الشمال «لأنه ليس لدى نتنياهو حلول للمعضلة في الشمال». وعبّر دفيدي عن إحباطه لأن «حكومة نتنياهو لا تبدي رغبة في تعويض المزارعين وأصحاب المصالح في المستوطنات الشمالية التي لم يتم إخلاؤها بسبب تضرر أعمالهم، وفي الوقت ذاته لم تصدر أوامر لهم بالمغادرة حتى لا تكون مطالبة بدفع التعويضات».

رصد

من الاعتداء الذي طاول المحتجين ليلة 30 إبريل (إيتيان لوري/فرانس برس)

اعتقال متورط بمهاجمة طلاب جامعة كاليفورنيا

تواصلت التحركات الطلابية الاحتجاجية المناصرة للقضية الفلسطينية والرافضة لحرب الإبادة التي تشنّها إسرائيل منذ 8 أشهر على قطاع غزة، سواء داخل أميركا أو خارجها، بما في ذلك فرنسا. فيما ألقت الشرطة الأميركية القبض على أول شخص متورط في أعمال العنف استهدفت المحتجين المؤيدين لفلسطين في جامعة كاليفورنيا في لوس أنجليس قبل نحو ثلاثة أسابيع، عندما عمد حشد من الغوغاء إلى مهاجمة المحتجين المؤيدين لفلسطين المعتصمين في حرم الجامعة. وقالت إدارة شرطة الجامعة في بيان أول من أمس الجمعة: «إن المشتبه به، ويدعى إيدان أون (18 عاماً)، تم احتجازه يوم الخميس الماضي في مدينة بيفرلي هيلز، للاشتباه في قيامه بالاعتداء بسلاح مميت». وأوضحت الشرطة أن المشتبه به شوهد في لقطات مصورة وهو يضرب الضحايا بعمود خشبي. وذكرت وسائل إعلام محلية أن الشاب، الذي قالت الشرطة إنه لا علاقة له بجامعة كاليفورنيا-لوس أنجليس، هو طالب في مدرسة ثانوية في بيفرلي هيلز.

وهذا هو أول شخص تلقي الشرطة القبض عليه في تحقيقاتها في أعمال العنف التي أندلعت في الحرم الجامعي، بعدما عمدت مجموعة من المناصرين لإسرائيل في وقت متأخر من ليلة 30 إبريل/نيسان إلى مهاجمة النشطاء المؤيدين للفلسطينيين الذين نصبوا مخيماً للاحتجاج على الحرب الإسرائيلية على غزة، ولمطالبة إدارة جامعتهم بوقف تعاونها الأكاديمي مع الجامعات الإسرائيلية وسحب استثماراتها في شركات تدعم احتلال الأراضي الفلسطينية.

وأدى الهجوم يومها، من قبل من وصفهم مسؤولي الجامعة والشرطة بأنهم «محرّضون»، والذي استخدموا فيه الهراوات والعصي، إلى اندلاع مناوشات تبادل فيها الجانبان الضربات ورش كل منهما الآخر برذاذ الفلفل، قبل أن تفض الشرطة بعدها بأيام اعتصام المؤيدين لفلسطين.

وجاء الإعلان عن اعتقال المشتبه به فيما عاد طلاب جامعة كاليفورنيا إلى التحرك احتجاجاً على الحرب الإسرائيلية.

في هذه الأثناء، أغلقت المدرسة العادية العليا (إي إن إس)، مقرّها الواقع في شارع أولم في باريس، بعدما أقيم منذ الثلاثاء الماضي مخيّم يضم نحو ثلاثين طالباً مؤيداً للفلسطينيين في ساحتها الرئيسية، وفق ما أفادت مصادر متطابقة أول من أمس الجمعة. وكتبت إدارة المؤسّسة مساء الخميس على موقعها الإلكتروني أن «لجنة تعبئة من أجل فلسطين تحتل منذ 21 مايو/أيار ساحة في المدرسة»، مضيفة أنّه في خطوة منها «للحفاظ على أمن الأشخاص والأماكن، وبهدف التوصّل إلى حلّ سلمي للوضع، اتّخذنا قراراً بإغلاق المبنى الواقع في شارع 45 أولم، اعتباراً من اليوم (الخميس الماضي)، إلى حين إنهاء احتلال» الساحة. وأوضحت المؤسّسة أنّه «يُسمح فقط للطلاب المقيمين فيها بالدخول إليها»، مشيرة إلى أنه «يجري حالياً اقتراح حلول ملموسة» لممارسة الأنشطة المعتادة.

وقالت إدارة المؤسّسة لوكالة فرانس برس أول من أمس إنّ «نحو ثلاثين طالبا من مؤسّسات مختلفة، وليس فقط من طلّاب المدرسة، يحتلّون الساحة». وأضافت «حتّى اليوم، لم يحصل أيّ استدعاء لقوى الأمن» لإجلاء هذه المجموعة من الناشطين. من جهته، أعرب عضو في لجنة العمل من أجل فلسطين، فَضّل عدم كشف هويّته، في حديث لـ«فرانس برس» عن أسفه لهذا الإغلاق.

(العربي الجديد، الأناضول، فرانس برس)

شرق غرب

عميل سابق لـ«سي آي إيه» يقرّ بالتجسس للصين

أعلنت وزارة العدل الأميركية، أول من أمس الجمعة، أن الكسندر يوك تشينغ ما (71 عاماً) الأميركي المولود في هونغ كونغ، والعميل السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي آي إيه» أقر بتزويد الصين عام 2001 بـ«كمية كبيرة من المعلومات المصنفة سرّية بشأن الدفاع الوطني الأميركي». وفي حال وافقت السلطات القضائية على الإقرار بالذنب الذي يضمن تعاونه مع السلطات، من المتوقع أن ينال حكماً بالسجن 10 أعوام.

(فرانس برس)

بكين تتهم لندن بتوجيه اتهامات كاذبة لصينيين

اتهم مكتب وزارة الخارجية الصينية في هونغ كونغ، في بيان أمس السبت، بريطانيا بتوجيه اتهامات كاذبة وإجراء اعتقالات تعسفية بعد وفاة مانيو تريكيت (37 عاماً)، وهو جندي سابق في مشاة البحرية الملكية، في ظروف غامضة، الأحد الماضي. وتريكيت (أفرج عنه بكفالة) هو واحد من ثلاثة صينيين اتّهموا بمساعدة جهاز مخابرات أجنبي بين ديسمبر/كانون الأول الماضي إلى مايو/أيار الحالي، من خلال «الموافقة على جمع معلومات ومراقبة وأعمال تضليل» في بريطانيا.

(رويترز)

هبوط اضطراري لمروحية باشينيان

أعلن رئيس الوزراء الأرميني نيكول باشينيان (الصورة)، أمس السبت، أن المروحية التي كانت تقلّه هبطت اضطرارياً في فانادزور الجبلية شمال أرمينيا، بسبب سوء الأحوال الجوية. ويواجه باشينيان حركة احتجاجية على خلفية إعادة بريفان أربع بلدات حدودية إلى أذربيجان، فيما كان قد أشار في كلمة، أول من أمس الجمعة، إلى الانتهاء من ترسيم حدود ثلاث قرى ومواصلة العمل على ترسيمها في قرية رابعة.

(فرانس برس، الأناضول)

الجولة السادسة من الانتخابات الهندية

بدأ ملايين الهنود، أمس السبت، الإدلاء بأصواتهم في الجولة السادسة وقبل الأخيرة من الانتخابات العامة التي انطلقت الشهر الماضي لاختيار 543 مقعداً في البرلمان، وسط توقع بفوز حزب بهاراتيا جاناتا القومي الهندوسي الذي يتزعمه رئيس الحكومة ناريندرا مودي، في مواجهة تحالف للمعارضة بقيادة المؤتمر الوطني الهندي. وخصص الأسبوع السادس منها (تستمر الانتخابات 7 أسابيع) لاختيار 58 دائرة انتخابية، بينها سبع في العاصمة نيودلهي.

(أسوشييتد برس)

كولومبيا: أوريبي متهم بالتلاعب بالشهود

واجه الرئيس الكولومبي السابق الفارو أوريبي (الصورة)، أول من أمس الجمعة، اتهامات في تحقيق يعود لعام 2012، بشأن التلاعب بالشهود والرشوة بسبب جهوده لتشويه سمعة النائب اليساري إيفان سيبيدا، والذي كان يبحث في علاقات عائلة أوريبي والجماعات شبه العسكرية اليمينية. وفي حالة إدانته، سيواجه أوريبي عقوبة السجن لمدة تصل إلى 12 عاماً.

(أسوشييتد برس)

متابعة

اعتداءات للمستوطنين ومواجهات مع الاحتلال في الضفة

تكرر مشهد اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، أمس السبت، إلى جانب تصاعد اقتحامات واعتقالات قوات الاحتلال

رام الله ـ **العربي الجديد**

نفّذ مستوطنون، منذ فجر أمس السبت، اعتداءات متنقلة في الضفة الغربية، بالتزامن مع اقتحامات واعتقالات لقوات الاحتلال. وأصيب نائب رئيس بلدية بني نعيم شرقي الخليل، نادر حميدات، إثر اعتداء مستوطنين على موظفي البلدية أثناء عملهم في تمديد خطوط المياه في منطقة القصر في بربرة بني نعيم. كما هاجمت مجموعة من المستوطنين بالحجارة منازل المواطنين في منطقة وادي الحصين شرق مدينة الخليل، مطلقين التهديدات والشتائم. كما استولى مستوطنون، أمس السبت، على كمية كبيرة من محصول القمح في بربرة قرية المنية، جنوب شرق بيت لحم. وأفاد رئيس مجلس قروي المنية، زايد كوازبة، لوكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، بأن "مجموعة من المستعمرين، هاجمت مزارعين أثناء حصدهم للقمح، واستولوا على كميات كبيرة من المحصول، في أراضي وادٍ الأبيض، وأبو زعرور وفاتح صدره في بربرة تقوع، وهي تعود لكل من: جمال طروه، ورائد محمود كوازبة، وأحمد كمال طروه، وجميل عبد الرحيم شالالدة". وصعّد المستوطنون في الفترة الأخيرة من اعتداءاتهم بحق المواطنين في قرية المنية، عبر سرقة المحاصيل الزراعية والاعتداء على رعاة الأغنام، ومنع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم. كذلك سرق مستوطنون، أمس السبت، محتويات بركسين لتربية المواشي في بربة كيسان شرق بيت لحم، فيما هاجموا منازل المواطنين في وادٍ الحصين شرق مدينة الخليل.

في موازاة ذلك، شنّت قوات الاحتلال حملة اعتقالات ومداهمات واسعة في الضفة الغربية. وشملت الاقتحامات، فجر أمس، بلدتي برقة وبزاريا شمال غرب نابلس، قبل أن تنصب حاجزاً عسكرياً عند مدخل بلدة عقربا شرقاً، فيما اندلعت مواجهات بين الشبان وقوات الاحتلال في بلدة برقة. كذلك شهدت بلدة بيت ريما، شمال مدينة رام الله، مواجهات أمس بين أبناء البلدة وقوات الاحتلال. وشملت الاقتحامات أمس قرية جيت شرق قلقيلية؛ حيث ركز جنود الاحتلال على مداهمة عدد من المنازل. كما اعتقلت قوات إسرائيلية مواطنين اثنين من ضاحية شويكة شمال طولكرم وبلدة رامين شرقه، بعدما اقتحمت الاحتلال ضاحية شويكة من المحور الغربي لمدينة طولكرم، وجابت شوارعها، في الوقت الذي اقتحمت قوة أخرى بلدة رامين، وداهمت عدداً من منازل المواطنين فيها. وفي السياق، أفادت مصادر محلية لـ"وفا"، بأن قوات الاحتلال اعتقلت المواطنين جهاد أبو زنيد، وجهاد جبريل الشرحة، عقب اقتحام بلدة دورا جنوب الخليل. كما اقتحمت بلدة يعبود شرق رام الله. كذلك شددت قوات الاحتلال، أمس، إجراءاتها العسكرية على حاجز تياسير شرق طوباس الذي يعد منفذاً أساسياً من طوباس إلى الأغوار الشمالية، ما تسبب في أزمة مرورية خانقة، وامتدت الاعتقالات إلى مدينة القدس المحتلة ومخيم قلنديا. وأفادت مصادر لوكالة وفا بأن قوات الاحتلال اعتقلت الفتيين أحمد المصري، طولكرم، وجابت شوارعها، في الوقت الذي اقتحمت قوة أخرى بلدة رامين، وداهمت عدداً من منازل المواطنين فيها. وفي السياق، أفادت مصادر محلية لـ"وفا"، بأن قوات الاحتلال اعتقلت المواطنين جهاد أبو زنيد، وجهاد جبريل الشرحة، عقب اقتحام بلدة دورا جنوب الخليل. كما اقتحمت بلدة يعبود شرق رام الله. كذلك شددت قوات الاحتلال، أمس، إجراءاتها العسكرية على حاجز تياسير شرق طوباس الذي يعد منفذاً أساسياً من طوباس إلى الأغوار الشمالية، ما تسبب في أزمة مرورية خانقة، وامتدت الاعتقالات إلى مدينة القدس المحتلة ومخيم قلنديا. وأفادت مصادر لوكالة وفا بأن قوات الاحتلال اعتقلت الفتيين أحمد المصري، وأيمن العجلوني، أثناء تواجدهما قرب باب الساهرة، أحد أبواب البلدة القديمة بمدينة القدس. كما أشارت إلى قوة إسرائيلية خاصة تابعة لجيش الاحتلال (مستعربين) اقتحمت مخيم قلنديا، واختطفت مواطناً لم تعرف هويته من أحد المباني الواقعة قرب حاجز قلنديا العسكري.

جنديان إسرائيليان في الضفة، فبراير الماضي (عصام ريماوي/الأناضول)

في هذه الأثناء، أكدت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني في بيان صحافي أمس أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت، يومي الجمعة والسبت، 15 مواطناً على الأقل من الضفة الغربية، بينهم أسرى سابقون. ولفتت إلى أن قوات الاحتلال نفذت خلال عمليات الاعتقال اعتداءات وتهديدات بحقّ المعتقلين وعائلاتهم، وتخريب وتدمير منازل المواطنين. يُشار إلى أن حصيلة الاعتقالات بعد السابع من أكتوبر، بلغت أكثر من 8855، تشمل من أبقي الاحتلال على اعتقالهم، ومن تم الإفراج عنهم لاحقاً.

تقرير

كيف يمكن أن تستفيد مصر من أوامر محكمة العدل الدولية؟

يتفق مراقبون على أنه يمكن لمصر أن تستفيد من أوامر محكمة العدل الدولية الأخيرة ضد إسرائيل، من أجل دعم موقفها في مواجهة مخططات الاحتلال

القاهرة ـ **العربي الجديد**

بمجرد أن قضت محكمة العدل الدولية في لاهاي، أول من أمس الجمعة، بوجوب وقف الاحتلال الإسرائيلي "فوراً" هجومه العسكري أو أي أعمال أخرى في مدينة رفح الفلسطينية وفتح معبر رفح البري، الواصل بين قطاع غزة ومصر، من أجل دخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، أجرى الرئيس الأميركي جو بايدن اتصالاً هاتفياً بنظيره المصري عبد الفتاح السيسي، اتفقا خلاله على تمرير كميات من المساعدات الإنسانية والوقود، من خلال معبر كرم أبو سالم الإسرائيلي مع مصر، وذلك "بصورة مؤقتة، لحين التوصل إلى آلية قانونية لإعادة تشغيل معبر رفح من الجانب الفلسطيني". وهو ما بدا وكأنه محاولة للالتفاف على قرار المحكمة، ومحاولة من الجانب الأميركي للنأي بنفسه عن الاتهام بدعم الاحتلال في ارتكاب إبادة جماعية للفلسطينيين.

جلسة محكمة العدل الدولية في لاهاي، الجمعة (لينا غاموت/فرانس برس)

وبحسب مراقبين ومحللين سياسيين، فإن قرارات محكمة العدل الدولية الجديدة، وفّرت الذريعة القوية والوقت المناسب لمصر لاستغلالهما من أجل دعم موقفها في مواجهة مخططات الاحتلال الإسرائيلي في مدينة رفح ومحور فيلادلفيا، لكنها حتى الآن لم تقدم على أي خطوة في هذا المجال، ولم تنفذ حتى إعلانها السابق، بعزمها التدخل في دعوى جنوب أفريقيا ضد الاحتلال الإسرائيلي أمام محكمة العدل الدولية، بل وفرت المخرج لإسرائيل والولايات المتحدة بالقبول بتشغيل معبر كرم أبو سالم والتنازل "مؤقتاً" عن المعبر الوحيد الذي تديره مع الجانب الفلسطيني، وهو معبر رفح البري.

واكتفت مصر بالبيان الذي أصدرته وزارة الخارجية، ورحبت خلاله بقرار محكمة العدل الدولية فرض تدابير مؤقتة إضافية على إسرائيل إثر عملياتها العسكرية في رفح الفلسطينية. من جهته، قال مصدر مصري مطلع على تحركات القاهرة على صعيد أزمة غزة، لـ"العربي الجديد"، إنه "لم يتم تحديد موعد لتقديم مصر طلبها إلى محكمة العدل الدولية بالتدخل في دعوى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل، لكن المسؤولين في وزارة الخارجية وأجهزة السيادة المعنية يدرسون الأمر بشكل جدي، وهناك تنسيق مع جنوب أفريقيا في هذا الشأن".

مختار الغباشي: الوقت مناسب لتتدخل مصر في دعوى جنوب أفريقيا

أخرى يعكفون على إعداد الملف اللازم لذلك، بمساعدة فريق قانوني ودبلوماسي". بدوره، رأى الباحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، عمار فايد، أن قرارات محكمة العدل الدولية الأخيرة "تخدم بلا شك مصلحة مصر، وتزيد من عزلة الاحتلال دولياً". وأضاف فايد، في حديث لـ"العربي الجديد"، أن "خطوة الانضمام المصري الفعلي لدعوى جنوب أفريقيا ضد الاحتلال الإسرائيلي أمام المحكمة، أعتقد أنها ما تزال محل مساومة بين مصر من جهة، والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى". وأوضح أن "مصر لديها مطالب من الاحتلال بخصوص رفح والشريط الحدودي، ومن الواضح أن القاهرة لديها تقدير بأن (رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين) نتنياهو لم يتخلّ عن مخطط التهجير، وهو الأمر الذي يهدد بتأزم حقيقي في العلاقة»، لافتاً إلى أن «الانضمام الفعلي للدعوى سيكون خطوة عقابية، إذا لم تحصل القاهرة على الضمانات التي تريدها بخصوص هذه القضايا».

أما نائب رئيس المركز العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية، مختار الغباشي، فرأى في حديث مع "العربي الجديد"، أن "هذا هو الوقت المناسب لتتدخل مصر فعلياً في الدعوى، وقبل ذلك أيضاً". ولفت الغباشي إلى أن "تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو غوتيريس)، التي شدد فيها على أن قرار محكمة العدل الدولية ملزم، وقال إنه سيحيل هذا القرار في حال عدم تطبيقه إلى مجلس الأمن الدولي، إضافة إلى تصريحات مسؤول السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، الذي أكد فيها أيضاً أن هذا القرار ملزم وعلى الأطراف التقيد به، يمثل أرضية جديدة من خلال التعاطف مع الفلسطينيين، ووقوفاً ضد المجازر التي ترتكبها إسرائيل داخل قطاع غزة، لكن الأمر يحتاج إلى ضغط فعلي على الولايات المتحدة". من ناحيته، اعتبر أستاذ القانون الدولي العام، محمد محمود مهران، أن الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية الأخيرة، تحديداً الأمر بوقف العملية العسكرية الإسرائيلية في مدينة رفح وفتح معبر رفح، تصب في مصلحة مصر. وأوضح مهران في حديث لـ"العربي الجديد"، أن "توجيه المحكمة لإسرائيل بالحفاظ على فتح معبر رفح لتسهيل إدخال المساعدات الإنسانية للقطاع، يتسق مع الدور الذي تقوم به مصر منذ سنوات في التخفيف من وطأة الحصار الإسرائيلي، عبر فتح المعبر بشكل دوري لعبور الأفراد والبضائع والمساعدات". وأضاف أن هذا الأمر "يضفي شرعية قانونية دولية على الجهود المصرية، ويعطيها غطاءً أمنياً في مواجهة أي ضغوط إسرائيلية محتملة لإغلاق المعبر أو تقييد حركته، كما يعزز من إمكانية توسيع نطاق عمل المعبر وساعات فتحه لمواجهة الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في غزة».

قضية

تظهر استطلاعات الرأي أن اليمين المتطرف يتجه لتحقيق اختراق واسع في انتخابات البرلمان الأوروبي التي ستجرى في يونيو/حزيران المقبل، وذلك بعد استغلاله لمجموعة أزمات وطنية وأوروبية، من ارتفاع تكلفة المعيشة إلى أزمات السكن، وقلق من قضايا الهجرة والقطاع الصحي

انتخابات البرلمان الأوروبي

اليمين المتطرف نحو اختراق واسع

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

لم يكن في حسبان أكثر المتشائمين قبل 2012 أن تصبح أوروبا في غضون عشر سنوات على أعتاب تحوّل أحزاب التطرف اليميني والشعبوي، وبعضها يوصف بـ«شبه فاشي»، إلى جزء من الحياة التشريعية جراء انتخابات البرلمان الأوروبي ومنظومات الحكم وطنياً من فنلندا شمالاً، حيث بات اليمين القومي المتشدد في حزب الفنلنديين الحقيقيين، مروراً بهولندا وتقدم يمين ألمانيا المتشدد، إلى إيطاليا وإسبانيا، يبدو أن أوروبا أمام موجة مد أخرى لليمين المتطرف والشعبويين، مقابل انحسار وتراجع تسجله معسكرات الوسطية الأوروبية. ومن المستوى الوطني ينتقل هذا المد إلى مستوى قاري، حيث تفيد الاستطلاعات بتقدم لهذا المعسكر في انتخابات البرلمان الأوروبي القادم (بين 6 و9 يونيو/حزيران). إذ لا تزال استطلاعات ومنظومات الحكم وطنياً من فنلندا شمالاً، حيث بات اليمين القومي المتشدد في حزب الفنلنديين الحقيقيين، مروراً بهولندا الأوروبي، بعد أن خفف من لهجته وبينما تعاني أحزاب يمين ويسار الوسط من نزيف الشعبية الانتخابية فإن أحزاباً مثل «التجمع الوطني» في فرنسا بزعامة مارين لوبان و«الحرية» الهولندي بزعامة غيرت فيلدرز يفركون أياديهم فرحاً لنية التصويت لهم في انتخابات البرلمان الأوروبي وبعضهم سيحصل على نحو ثلث أصوات الناخبين. بل إن حزب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، «النهضة»، وسطي الطابع، ويرغم كل مساعيه لسحب البساط من تحت أقدام اليمين القومي المتشدد، بإظهار تشدد أكثر، لا تمنحه الاستطلاعات أكثر من 14 في المائة. وعلى الرغم من كل محاولات محاصرة تقدم شعبية «البديل لأجل ألمانيا»، بما في ذلك التحذيرات الأمنية حيال تطرفه وخطورة الأعضاء المشكوك بصلاتهم بالنازية الجديدة، يواصل الحزب صعوده، بتوقع حصوله على الأقل على نحو 17 في المائة من الأصوات في انتخابات البرلمان الأوروبي وتعطيه بعض الاستطلاعات ليس أقل من 20 في المائة، وذلك تقدم كبير مقارنة بما حصل عليه في 2019، بتصويت نحو 11 في المائة لمرشحيه. يُعد هذا الصعود متسارعاً، مقارنة بالفترة الزمنية التي تأسس وعمل فيها «البديل» منذ 2013، حيث لم تؤثر في شعبيته مجموعة من الفضائح والصلات النازية ببعض قياداته وضبطهم يمجدون نازية بلدهم في ثلاثينيات القرن الماضي. هذا إلى جانب تقدم المعسكر في الدنمارك والسويد، وصولاً إلى إسبانيا وإيطاليا وبقية جنوب وشرق القارة.

دغدغة مشاعر الناخبين

القاسم المشترك لمعسكر التطرف اليميني التيار خلال العقد ونصف العقد الماضي، وبينما تعاني أحزاب يمين ويسار الوسط عن «الخروج» من الاتحاد الأوروبي، هو استغلاله لمجموعة أزمات وطنية وأوروبية، من ارتفاع تكلفة المعيشة إلى أزمات السكن، وقلق من قضايا الهجرة والقطاع الصحي والتحول الأخضر (بما حمله من احتجاجات قطاع المزارعين خلال الأشهر الماضية). ومنحته الأزمات ذخيرة إضافية لرفع مستوى الخطاب القومي ودغدغة مشاعر الناخبين في انتخابات البرلمان الأوروبي وتقديم أحزابهم وكتلهم كبدائل للإدارات السياسية التقليدية في القارة الأوروبية. وتقدم تجربة حزب إخوة إيطاليا (فراتيلي ديتاليا)، بزعامة رئيسة الحكومة الإيطالية جورجيا ميلوني، منذ ترؤسها له في 2014، نموذجاً لعمق التغيرات الحاصلة على مستوى القارة الأوروبية خلال السنوات الماضية. فرحلة «إخوة إيطاليا» خلال السنوات العشر الأخيرة تظهر براعة تلون اليمين المتشدد والشعبويين الأوروبيين. فقبل تحقيق الحزب نتيجة جيدة في انتخابات سبتمبر/أيلول 2022 كانت ميلوني نفسها تعتبر الاتحاد الأوروبي بمثابة إثم كبير، متوعدة بالخروج من هذا «التجمع البيروقراطي» غير المفيد لبلدها وللقارة. وفي آخر انتخابات لبرلمان أوروبا في 2019 شارك حزبها في تكتل يضم إخوتها من بقية أحزاب قومية متطرفة في برلمان القارة، مثل «ديمقراطيي السويد» و«القانون والعدالة» البولندي و«فوكس» الإسباني وتحالف «فلامس بيلانغ» البلجيكي. وتعاون الحزب، مثل أحزاب وقوى اليمين المتشدد والشعبويين في أوروبا، مع مستشار دونالد ترامب السابق، ستيف بانون، لخلق تيار أوروبي ينسق تطرفه وشعبويته بالتركيز على

> يستغل معسكر التطرف اليميني الأوروبي أزمات وطنية وأوروبية
>
> فوز اليمين المتطرف سيؤدي لكسر احتكار الكتل التقليدية للمناصب

متاصرون لـ«البديل» خلال مهرجان انتخابي في دريسدن، مايو الحالي (Getty)

نظرية المؤامرة والمهاجرين واللاجئين. في ظل أزمات متتالية في روما، وخصوصاً على المستوى الاقتصادي وغياب انتظام الحكم، جاءت اللحظة الحاسمة لانتهازية معسكر اليمين والشعبويين لإحكام القبضة على الحكم من خلال الائتلاف الذي يجمع «إخوة إيطاليا» بالحزب الشقيق في التطرف «ليغا» (الرابطة، الذي انطلق بداية كرابطة الشمال) بزعامة ماتيو سالفيني، والشعبويين في «النجوم الخمس». الإيطاليون الذين تراجعت نسبة تصويتهم في الانتخابات العامة في 2022 بنحو 10 نقاط، حيث يتوقع له الحصول على 20 في المائة، وسط انقسام وتراجع يسار الوسط، سنموا من مرادها السياسي. فخلال فترة عام في بلدهم. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ما عليها 77 حكومة، دون أن يعني التصويت الاحتجاجي لحزب إخوة إيطاليا شبه الفاشي أنه رغبة شعبية بحكم فاشي. وإذا صمدت الاستطلاعات الإيطالية بشأن نوايا التصويت في انتخابات البرلمان الأوروبي بتحقيق حزب إخوة إيطاليا لنسبة حوالي 27 في المائة، متجاوزاً الحزب التاريخي والعريق «الاجتماعي الديمقراطي» بنحو سبع نقاط، حيث يتوقع له الحصول على 20 في المائة، فإن ميلوني تكون قد حققت جزءاً من رغبته في التحول إلى لاعب حاسم بعد انتخابات البرلمان الأوروبي سواء على مستوى التشريع أو سياسات بروكسل في السنوات الخمس المقبلة. هذه المتابرة التي تسفر عما يشبه تطبيع وجود أحزاب التطرف القومي في السلطة أو نفوذ في توليفتها، كما جرى في هولندا أخيراً مع نفوذ حزب الحرية بزعامة فيلدرز، تنتقل هذه الأيام إلى مستوى أوسع في عموم القارة العجوز.

الانتقال من مجرد أحزاب يمينية متشددة وهامشية صغيرة إلى مستوى من التأثير الذي يفرض على الأحزاب التقليدية التاريخية التعاطي معها، على الرغم من وعودها السابقة باستمرار عزلها وتهميشها، سيفرض على الأوروبيين، على الأقل خلال الدورة التشريعية المقبلة للبرلمان الأوروبي، أخذ إمكانية تحول كتلة التحالف اليميني الشعبوي إلى مكافآت تنزع منهم الاحتكار التقليدي لكتلتي يمين ويسار الوسط للمناصب والسياسات. فالدخول القوي إلى البرلمان الأوروبي لا يعني أن معسكر التشدد القومي بات أقل نقداً للاتحاد الأوروبي، بل يعتبرها فرصة يستغلها لتعزيز نفوذه وتأثيره على مسار القارة المستقبلي.

الفوز في تسع دول

ووفقاً لاستطلاعات الرأي وتحليلات على مستويات وطنية وأوروبية، ومن ضمنها تحليل انتخابي أجراه مركز أبحاث المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، فإن أحزاب اليمين المتشدد والشعبوية في البرلمان الأوروبي في تسع دول، بما في ذلك إيطاليا والنمسا وسلوفاكيا وهولندا وفرنسا. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يصبحوا ثاني أو ثالث أكبر حزب في فنلندا والبرتغال وألمانيا وست دول أخرى. وأظهر في السياق استطلاع لمؤسسة إيفوب لمصلحة «أوست فرانس» بداية مايو/ أيار الحالي عن انتشار المشاعر السلبية الفرنسية تجاه الاتحاد الأوروبي. ويشعر غالبية مؤيدي اليمين واليمين المتشدد بحالة قلق من أوضاع أوروبا بواقع 53 في المائة، ويعبر 34 في المائة من ناخبي حزب الاستعادة (ريكونكيت) بالغضب، بينما تصل النسبة في التجمع الوطني (حزب مارين لوبان) إلى 23 في المائة.

ويمكن ملاحظة كيف أن «الحرية» الهولندي بزعامة فيلدرز، المعادي لسياسات الهجرة الأوروبية والناقد الدائم للإسلام وللمسلمين، يقفز قفزات لم تكن في الحسبان. ومع تحقيقه فوزاً كبيراً في انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، فإن استطلاعات الرأي بشأن انتخابات البرلمان الأوروبي تمنحه ليس أقل من 16 في المائة، متقدماً على أحزاب أخرى عريقة وكبيرة. بل بدأ الحديث، منتصف مايو الحالي، عن إمكانية تحول «الحرية» إلى جزء من منظومة الحكم في هولندا، على طريقة «الفنلنديين الحقيقيين» في فنلندا، و«إخوة إيطاليا» و«ليغا» في إيطاليا، وبتأييد نحو نصف ناخبي هولندا، وفقاً لاستطلاع نشر نتائجه تلفزيون «ار تي ال» الهولندي أخيراً.

وبحسب تحليلات مراكز بحثية أوروبية، بما في ذلك المعهد الدنماركي للدراسات الدولية «دييس»، والمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، فإن هذا يعني أنها المرة الأولى التي سيكون فيها معسكر المحافظين القوميين وجماعات يمينية متشددة، مثل كتلة المحافظين والإصلاحيين (ECR) وكتلة الهوية والديمقراطية (ID)، أكبر الفائزين، لكسر احتكار الكتل التقليدية للمناصب والبرامج السياسية للاتحاد الأوروبي، هذا بالطبع إذا حشدوا الأغلبية واختاروا توحيد صفوفهم.

فاليوم يُعد تكتل المحافظين التقليديين، بمن فيهم «الديمقراطيين المسيحيين»، أكبر كتلة في البرلمان الأوروبي مكونة من 179 نائباً، تحت مسمى كتلة الأحزاب الشعبية «إي بي بي»، وتليها كتلة ائتلاف التقدميين والاجتماعيين الديمقراطيين بـ141 نائباً. وإذا أضيف إلى الكتلتين التكتل الليبرالي «تجديد أوروبا» بـ101 نائب، مضافاً إليهم اليسار والخضر بـ71 نائباً و31 نائباً من أقصى اليسار، فإن هذا يظهر أن الأغلبية من أصل 705 مقاعد (تمثل سكان الدول الأوروبية المقدرين بنحو 450 مليوناً، والمقاعد بحسب عدد سكان كل دولة عضو) هي المستهدفة من معسكرات اليمين القومي المتشدد والشعبويين، الذين لديهم كتلتان من 67 نائباً من «الإصلاحيين المحافظين» (إي سي آر) و58 من «الهوية والديمقراطية» (آي دي) لأجل ترجمة تقدمهم في استطلاعات نية التصويت لهم في انتخابات البرلمان الأوروبي لكسر تكتلهم احتكار أكبر ثلاث كتل برلمانية للتشريعات والمناصب، وليكون تجمعهم قادراً على وضع بصمة في سياسات بروكسل عبر برلمان ستراسبورغ بعد التاسع من يونيو المقبل.

طرد أعضاء «البديل لأجل ألمانيا»

اتفقت الأحزاب المتحالفة ضمن تكتل «الهوية والديمقراطية» داخل البرلمان الأوروبي، التي تتألف من أحزاب قومية وشعبوية يمينية ويمينية متطرفة من عشر دول أوروبية، يوم الخميس الماضي، على طرد حزب «البديل لأجل ألمانيا» من المجموعة. وجاءت الخطوة في محاولة من التكتل للنأي بنفسه عن الحزب ومرشحه الأبرز في الانتخابات الأوروبية ماكسيميليان كراه.

ويجري التحقيق مع كراه للاشتباه بإقامته صلات مشبوهة مع روسيا والصين، وبعد أن أدلى بتعليقات قلل فيها من جرائم قوة «أس أس» (فرقة الحماية) النازية المخيفة.

> تم اتخاذ إجراءات قضائية ضد 693162 شخصاً منذ 2016

جورجيا... المواجهة حول قانون «التأثير الأجنبي» تعود للبرلمان

تتسارع التوترات في جورجيا، بسبب قانون «التأثير الأجنبي»، الذي عدّه معارضوه شبيهاً بقانون روسي، هدف إلى قمع المعارضة، وذلك في وقت بأشرت واشنطن إجراءات ضد البرلمان الجورجي

تتحضّر جورجيا لمرحلة جديدة من التوترات، الداخلية ومع الغرب، على خلفية قانون «التأثير الأجنبي»، عشية بدء برلمان البلاد، غداً الاثنين، إجراءات لتجاوز الفيتو الذي استخدمته رئيسة البلاد سالومي زورابيشفيلي ضد القانون. وبدأت أولى إرهاصات التوترات، مع تظاهر الآلاف، مساء أول من أمس الجمعة، في العاصمة تبليسي ضد القانون، الذي وصفه معارضوه بـ«القمعي والمتعارض مع التطلعات الأوروبية» للدولة الواقعة في القوقاز. وعلى وقع الاعتراضات، أعلن المكتب الإعلامي للبرلمان الجورجي، مساء الجمعة، أنه «سيبدأ، غداً الاثنين، إجراءات لتجاوز الفيتو الرئاسي من خلال جمع 76 صوتاً نيابياً ضده، وبعد ذلك يمكن لرئيس البرلمان الجورجي، بدفع من حزب الحلم الجورجي الحاكم، قد أقرّ القانون بعد ثلاث قراءات في 14 مايو/ أيار الحالي بغالبية 84 صوتاً مؤيداً مقابل 30 معارضاً، من أصل 150 نائباً في البرلمان. وجاء في القانون أنه «يفرض على أي منظمة غير حكومية أو وسيلة إعلام تتلقى أكثر من 20 في المائة من تمويلها من الخارج، أن تُسجّل باعتبارها منظمة تسعى إلى تحقيق مصالح قوة أجنبية مع إخضاعها لرقابة إدارية». وأطلق منتقدو التشريع عليه اسم «القانون الروسي» بسبب تشابهه الكبير مع قانون مماثل في روسيا، تم استخدامه لخنق الجماعات والمنظمات الإعلامية المناهضة للكرملين، وفق المعارضة الروسية. واستخدمت الرئيسة الجورجية سالومي زورابيشفيلي، المؤيّدة لأوروبا، حق النقض ضد هذا القانون، في 18 مايو الحالي، وذكرت في بيان أن «القانون روسيا في جوهره ويتعارض مع دستورنا»، مشيرة إلى أنه «قد يشكل عقبة في طريق انضمام جورجيا إلى الاتحاد الأوروبي». وأوضحت زورابيشفيلي أن الفيتو الرئاسي «لن يُغير شيئاً، ومع ذلك، فهو مهم جداً. أنا أمثل بطريقة ما صوت هذا المجتمع الذي يقول لا لهذا القانون». ودعت نظيرها الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى المجيء إلى تبليسي «في عيد استقلال جورجيا في 26 مايو (اليوم الأحد)، من أجل إنقاذ البلاد من النفوذ الروسي». مع ذلك شددت زورابيشفيلي على أن بلادها لا تسعى للدخول في مواجهة مع موسكو، وتابعت «لكن هذا أمر مهم جداً لمستقبل أوروبا. إنه يتعلق بالبحر الأسود، منطقة عبور الطاقة والاتصالات».

لكن حزب الحلم الجورجي يتمتع بالغالبية النيابية اللازمة لتجاوز الفيتو الرئاسي. ووفق الدستور الجورجي، يحتاج إقرار مشاريع القوانين في جورجيا إلى موافقة 76 نائباً من أصل 150، ويمتلك معسكر «الحلم الجورجي» وحلفاؤه الأكثرية النيابية بـ83 نائباً. ويمكن دستورياً، رفض حق النقض الرئاسي من خلال جمع 76 صوتاً نيابياً ضده، وبعد ذلك يمكن لرئيس البرلمان سالفاً بابوأشفيلي، المنتمي لحزب الحلم الجورجي، التوقيع على المشروع ليصبح قانوناً.

ومع استعداده للتصويت، انتقد حزب الحلم الجورجي، مساء الجمعة، الولايات المتحدة بسبب «التعدّي» على سيادة تبليسي من خلال خطة لفرض قيود على تأشيرات الدخول للمسؤولين الجورجيّين بسبب هذا التشريع. واتهم في بيان الولايات المتحدة بممارسة «الابتزاز» وبالإقدام على «محاولة صارخة للتدخل على استقلال جورجيا وسيادتها». وأكد الحزب التزامه الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مبرراً تمريره القانون بأنه «يهدف إلى زيادة شفافية تمويل المنظمات غير الحكومية».

وكان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن قد أعلن، الخميس الماضي، أن الولايات المتحدة قررت إجراء إعادة نظر شاملة في تعاونها مع جورجيا بعد إقرار تبليسي قانون «التأثير الأجنبي». وذكر بلينكن في بيان: «أطلقت إعادة نظر شاملة للتعاون الثنائي بين الولايات المتحدة وجورجيا»، معلناً كذلك فرض قيود على منح تأشيرات «لأفراد المسؤولين أو المتواطئين في تقويض الديمقراطية في جورجيا، وكذلك أفراد أسرهم». وأضاف: «ما زلنا نأمل أن يعيد القادة الجورجيون النظر في مشروع القانون وأن يتخذوا خطوات لتعزيز التطلعات الديمقراطية والأوروبية الأطلسية لبلادهم». لكن الوزير الأميركي حذر من أنه خلال هذه المراجعة الشاملة «للعلاقات بين بلدينا، سنأخذ في الاعتبار تصرفات جورجيا لنقرر على أساسها تصرفاتنا». من جانبها، حذّرت بروكسل من أن هذا التشريع «يتعارض» مع مساعي تبليسي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وتخشى جورجيا من عودة النفوذ الروسي إليها، إذ أنه في أغسطس/آب 2008، اجتاحت القوات الروسية البلاد في حربٍ سُميت بـ«حرب الأيام الخمسة»، وذلك بحجة دفاع موسكو عن إقليم أوسيتيا الجنوبية (تسخينفالي وفق التسمية الرسمية الجورجية) الجورجي الانفصالي. وأدت هذه الحرب إلى تكريس انفصال الإقليم وإقليم أبخازيا، الواقع في شمال غربي جورجيا على البحر الأسود، عن تبليسي. وخلال الحرب حاصر الجيش الديمقراطية والأوروبية الأطلسية لبلادهم». لكن الوزير الأميركي حذر من أنه خلال هذه المراجعة الشاملة «للعلاقات بين بلدينا، سنأخذ في الاعتبار تصرفات جورجيا لنقرر على أساسها تصرفاتنا». من جانبها، حذّرت بروكسل من أن هذا التشريع «يتعارض» مع مساعي تبليسي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وتخشى جورجيا من عودة النفوذ الروسي إليها، إذ أنه في أغسطس/آب 2008، اجتاحت القوات الروسية البلاد في حربٍ سُميت بـ«حرب الأيام الخمسة»، وذلك بحجة دفاع موسكو عن إقليم أوسيتيا الجنوبية (تسخينفالي وفق التسمية الرسمية الجورجية) الجورجي الانفصالي. وأدت هذه الحرب إلى تكريس انفصال الإقليم وإقليم أبخازيا، الواقع في شمال غربي جورجيا على البحر الأسود، عن تبليسي. وخلال الحرب حاصر الجيش الديمقراطية والأوروبية الأطلسية لبلادهم». لكن الوزير الأميركي حذر من أنه خلال هذه المراجعة الشاملة «للعلاقات بين بلدينا، سنأخذ في الاعتبار تصرفات جورجيا لنقرر على أساسها تصرفاتنا». من جانبها، حذّرت بروكسل من أن هذا التشريع «يتعارض» مع مساعي تبليسي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وتخشى جورجيا من عودة النفوذ الروسي إليها، إذ أنه في أغسطس/آب 2008، اجتاحت القوات الروسية البلاد في حربٍ سُميت بـ«حرب الأيام الخمسة»، وذلك بحجة دفاع موسكو عن إقليم أوسيتيا الجنوبية (تسخينفالي وفق التسمية الرسمية الجورجية) الجورجي الانفصالي. وأدت هذه الحرب إلى تكريس انفصال الإقليم وإقليم أبخازيا، الواقع في شمال غربي جورجيا على البحر الأسود، عن تبليسي. وخلال الحرب حاصر الجيش الديمقراطية والأوروبية الأطلسية لبلادهم». لكن الوزير الأميركي حذر من أنه خلال هذه المراجعة الشاملة «للعلاقات بين بلدينا، سنأخذ في الاعتبار تصرفات جورجيا لنقرر على أساسها تصرفاتنا». من جانبها، حذّرت بروكسل من أن هذا التشريع «يتعارض» مع مساعي تبليسي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وتخشى جورجيا من عودة النفوذ الروسي إليها، إذ أنه في أغسطس/آب 2008، اجتاحت القوات الروسية البلاد في حربٍ سُميت بـ«حرب الأيام الخمسة»، وذلك بحجة دفاع موسكو عن إقليم أوسيتيا الجنوبية (تسخينفالي وفق التسمية الرسمية الجورجية) الجورجي الانفصالي. وأدت هذه الحرب إلى تكريس انفصال الإقليم وإقليم أبخازيا، الواقع في شمال غربي جورجيا على البحر الأسود، عن تبليسي. وخلال الحرب حاصر الجيش الديمقراطية والأوروبية الأطلسية لبلادهم».

> انتقد حزب الحلم الجورجي المؤيد للقانون «الابتزاز» الأميركي

احتجاجات المعارضة في تبليسي، مساء الجمعة (إراكلي غيديبنيدزه/رويترز)

اعتقالات جماعة الخدمة في تركيا: شبح متواصل للانقلابات

يعود ملف جماعة الخدمة في تركيا إلى الواجهة، مع تزايد التوقيفات التي تطاول مشتبهين في انتمائهم إلى الجماعة، في ظل استمرار تداعيات محاولة الانقلاب عام 2016

اسطنبول ـ **جابر عمر**

تتسارع وتيرة الإعلان أخيراً عن اعتقالات تطاول مشتبهين في انتمائهم إلى جماعة الخدمة المحظورة في تركيا، في ظل حديث عن محاولة جديدة من الجماعة لاستهداف الحكومة التركية والتحالف الحاكم (التحالف الجمهوري) عبر سلك القضاء، ما يعيد مسألة عمل جماعة الخدمة إلى الواجهة في تركيا مجدداً، خصوصاً أنها متهمة بالوقوف خلف المحاولة الانقلابية الفاشلة في عام 2016. يُذكر أن الجماعة التي يتزعمها الداعية فتح الله غولن المقيم في الولايات المتحدة، مجتثة من مؤسسات الدولة، عبر عمليات التوقيف والاعتقال وأحكام السجن عقب المحاولة الانقلابية، ويبدو أنها صفحة لم تطوَ بعد بسبب التوقيفات المستمرة، وتشمل تلك التوقيفات، خلال الفترة الأخيرة، مئات الموقوفين، بعد إعلان بدء محاكمة مجموعة رجل المافيا أيهان بورا كابلان، المعتقل منذ سبتمبر/أيلول الماضي، وعلاقته بمديرين في القضاء والأمن، وتورطهم في تهريب شاهد سري للشهادة ضد الحكومة والأنكشاف الأمر، ما يتبع ذلك من توسيع التحقيقات وانتظار صدور نتائجها.

وتعود فصول القضية في أنقرة إلى تصريحات منسوبة إلى الشاهد السري الفار خارج تركيا سردار سرت تشليك، المفرج عنه والمتورط مع عصابة بورا كابلان، توجّه التهم إلى شخصيات حكومية من حزب العدالة والتنمية والحركة القومية في قضية المحاولة الانقلابية. وأدت التحقيقات إلى توقيف معاون رئيس فرع مكافحة الجرائم المنظمة بأنقرة مراد تشليك، والمعاون الثاني شوكت دميرجان، والأمر في القسم نفسه أوفوق غولتكين، ضمن مجموعة من سبعة مشتبه فيهم، الذين يواجهون تهم «محاولة التأثير في موظف القضاء أو الخبراء أو الشهود»، و«كشف السرية عن المهام الموكلة». وتشكّل عملية هروب سرت تشليك، في نوفمبر/ تشرين الثاني، وانكشافها أخيراً صدمة لدى دوائر الدولة، على إثر مساعدة الموقوفين، ومنهم كبار مديري الأمن في عملية هروبه.

ولم يتوقّف الحديث في تركيا عقب ذلك عن محاولات انقلابية عبر مؤسسات حكومية أسوة بعام 2013، بإصدار جماعة الخدمة حينها، من خلال مؤسسات القضاء، أوامر بالقبض وتفتيش أبناء وزراء ومسؤولين في حزب العدالة والتنمية الحاكم، لكن الحكومة تمكّنت من التصدي لتلك المحاولة، ليعود الحديث حالياً عن المحاولة المماثلة بعد اكتشاف ارتباط مديري الأمن بعصابة كابلان. يأتي ذلك في وقت يتصاعد الحديث فيه من خلال تسريبات وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، بأن قاتلي الأكاديمي سنان أتيش، وهو كان رئيس منظمة النسل القومي (أولكو أوجاقلاري)، بعملية اغتيال عام 2022 ينتمون إلى حزب الحركة القومية، وأن زعيمها دولت باهتشلي يقف خلف الاغتيال، وذلك وسط تأخر بدء المحاكمة وتنظيم مذكرة الادعاء. كذلك فإن التسريبات تشمل هوية الفاعلين ومشاهد من عملية الاغتيال، وهو ما يُعتبر بالنسبة إلى باهتشلي، حليف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أمراً مثيراً للغضب ودافعاً لإطلاق تصريحات حادة.

وأعلن وزير الداخلية علي يرلي كايا، الأسبوع الماضي، اعتقال 544 شخصاً خارج تركيا بشبهة الانتماء إلى الجماعة في 62 ولاية وحتى الآن. وتقول الإحصائيات إنه «أُنجزت إجراءات قضائية بحق 693162 شخصاً، ولا تزال التحقيقات مستمرة مع 67893 شخصاً، وتستمر المحاكمات الابتدائية لـ 26667 شخصاً». ويضيف تونج أنه عندما ننظر إلى القرارات النهائية، فالأحكام الصادرة تدين 122632 شخصاً، وهناك قرارات أخرى تخصّ 33983 شخصاً، بالإضافة إلى ذلك ونتيجة التحقيقات هناك قرار بعدم الملاحقة بحق 344848 شخصاً، وبـبراءة 97139 شخصاً، ويوجد حالياً 12108 مدانين في المؤسسات القضائية. ويلفت إلى أن هناك 2605 محكومين و826 معتقلاً، أي يوجد في السجون من مجموعه 15539 معتقلاً ومداناً على أنهم أعضاء في جماعة الخدمة، مبيناً أن القضاء يؤدي دوراً مهماً بشكل خاص في قضايا الانقلاب، وفي 289 قضية انقلابية فعلية، وسط الحكم على 1634 عضواً في الجماعة بالسجن المؤبد المعزز، وعلى 1366 شخصاً بالسجن مدى الحياة. وتشمل الأحكام السجن المؤقت على 1891 شخصاً، فيما هناك 4891 شخصاً في الجماعة مدانين في قضايا انقلاب فعلية، وفي الوقت نفسه فإن 2870 شخصاً لم يُدانوا في هذه القضايا، إلى جانب 964 شخصاً معاقبين. وبما أن تركية مختلفة ضمن عمليات أمنية. كذلك تشمل العمليات توقيف 63 مشتبهاً فيهم، الثلاثاء الماضي، في قضيتين: الأولى تتعلق بـ44 شخصاً أغلبهم موظفون بالقطاع العام في 28 ولاية، بأوامر من النيابة العامة في أنقرة، والثاني تتعلق بـ19 مشتبهاً به في قضية فساد لصالح جماعة الخدمة طاولت امتحانات قبول موظفين تعود لعام 2012، وتشمل 18 ولاية، بأوامر النيابة العامة في أنقرة. وتدفع الاعتقالات والتوقيفات إلى التساؤل عن أعداد الموقوفين والمعتقلين والمحكومين، مع إعلان وزير العدل يلماز تونج، رسمياً في 13 يوليو/ تموز الماضي، إحصائيات الوزارة حول مكافحة جماعة الخدمة منذ المحاولة الانقلابية في عام 2016 وحتى الآن. وتقول الإحصائيات إنه «أُنجزت إجراءات قضائية بحق 693162 شخصاً، ولا تزال التحقيقات مستمرة مع 67893 شخصاً، وتستمر المحاكمات الابتدائية لـ 26667 شخصاً». ويضيف تونج أنه عندما ننظر إلى القرارات النهائية، فالأحكام الصادرة تدين 122632 شخصاً، وهناك قرارات أخرى تخصّ 33983 شخصاً، بالإضافة إلى ذلك ونتيجة التحقيقات هناك قرار بعدم الملاحقة بحق 344848 شخصاً، وبـبراءة 97139 شخصاً، ويوجد حالياً 12108 مدانين في المؤسسات القضائية. ويلفت إلى أن هناك 2605 محكومين و826 معتقلاً، أي يوجد في السجون من مجموعه 15539 معتقلاً ومداناً على أنهم أعضاء في جماعة الخدمة، مبيناً أن القضاء يؤدي دوراً مهماً بشكل خاص في قضايا الانقلاب، وفي 289 قضية انقلابية فعلية، وسط الحكم على 1634 عضواً في الجماعة بالسجن المؤبد المعزز، وعلى 1366 شخصاً بالسجن مدى الحياة. وتشمل الأحكام السجن المؤقت على 1891 شخصاً، فيما هناك 4891 شخصاً في الجماعة مدانين في قضايا انقلاب فعلية، وفي الوقت نفسه فإن 2870 شخصاً لم يُدانوا في هذه القضايا، إلى جانب 964 شخصاً معاقبين. وبما أن تركية مختلفة ضمن عمليات أمنية. كذلك تشمل العمليات توقيف 63 مشتبهاً فيهم، الثلاثاء الماضي، في قضيتين: الأولى تتعلق بـ44 شخصاً أغلبهم موظفون بالقطاع العام في 28 ولاية، بأوامر من النيابة العامة في أنقرة، والثاني تتعلق بـ19 مشتبهاً به في قضية فساد لصالح جماعة الخدمة طاولت امتحانات قبول موظفين تعود لعام 2012، وتشمل 18 ولاية، بأوامر النيابة العامة في أنقرة. وتدفع الاعتقالات والتوقيفات إلى التساؤل عن أعداد الموقوفين والمعتقلين والمحكومين، مع إعلان وزير العدل يلماز تونج، رسمياً في 13 يوليو/ تموز الماضي، إحصائيات الوزارة حول مكافحة جماعة الخدمة منذ المحاولة الانقلابية في عام 2016 وحتى الآن. وتقول الإحصائيات إنه «أُنجزت

توقيف مشتبه بالانتماء إلى جماعة الخدمة، أنقرة، 2018 (محمد سليم كركو تا/الأناضول)

الأرقام الرسمية تعود إلى 10 أشهر، يمكن إضافة مئات وربما آلاف الأشخاص الذين يشملهم التوقيف خلال الفترة الحالية، بإعلان مزيد من التوقيفات. ويتحدث تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش عن تركيا الصادر في يناير/ كانون الثاني 2023، عن أن «هناك عشرات الآلاف من الأشخاص يُزعم أنهم ينتمون إلى الحركة التي يقودها رجل الدين المقيم في الولايات المتحدة فتح الله غولن، والتي تحمّلها الحكومة مسؤولية محاولة الانقلاب العسكري وتعتبرها منظمة إرهابية ويشار إليها باسم منظمة فتح الله الإرهابية». ويضيف التقرير أنه «لا يزال يُكشف عن تعرضهم (المنتمون إلى الجماعة) لمحاكمات غير عادلة على جرائم تقع في نطاق قانون مكافحة الإرهاب».

وعن عودة ملف جماعة الخدمة بشكل مكثف أخيراً إلى الواجهة، يقول الكاتب والصحافي التركي فونغور بافوز أصلان، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه «بين الحين والآخر تتزايد الاعتقالات بشبهات الانتماء إلى الجماعة بعد ظهور معلومات ووثائق جديدة، وخصوصاً الاعترافات، من قبل الجهات الأمنية». ويضيف أنه «من وقت لآخر تظل الجهات الأمنية متشددة في ما يتعلق باحتمال أن تكون بعض العناصر الموجودة داخل الشرطة مرتبطة بالجماعة».

ويرأي بافوز أصلان، فإنه «ليس من المتوقع حصول انقلاب كبير مسلح بسبب ضعف وجود الجماعة في القوات المسلحة، لكن لا تزال موجودة ولو نسبياً في بعض مؤسسات الدولة، والحكومة تعمل على القضاء عليها». من ناحيته، يقول الصحافي والكاتب التركي جلال دمير، في الموضوع نفسه لـ«العربي الجديد»، إن «الاعتقالات الأخيرة للمشتبه فيهم بارتباطهم بجماعة الخدمة ليست جديدة، إذ إن الوحدات الأمنية ذات الصلة والمخابرات تقوم بهذا العمل دائماً». لكنه يلفت إلى أن الاعتقالات، وخصوصاً تلك التي تتخذ من أنقرة مقراً لها، تتزايد في الآونة الأخيرة، ربما لتستارع أكثر قليلاً بسبب قضية أيهان بورا كابلان».

أجرى الجيش الصيني مناورات أخيرة يومي الخميس والجمعة الماضيين، حاكت السيطرة الشاملة على تايوان. مع ذلك، تباينت آراء مراقبين في احتمالات ترجمة هذه المناورات إلى عمل عسكري ضد الجزيرة، فيما لم تكن الرسائل من المناورات موجهة إلى تايبيه فحسب، بل إلى القوات الأميركية في المنطقة أيضاً

حصار الخاصرة الرخوة للجزيرة قابل للتنفيذ

انتهاء مناورات الصين حول تايوان

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

قاعدة جوية للجيش التايواني في هسينشو، الخميس (كارلوس غارسيا راولينز/رويترز)

اختتم الجيش الصيني، أول من أمس الجمعة، مناورات عسكرية واسعة النطاق في محيط تايوان، أطلق عليها اسم «السيف المشترك 2024 إيه»، شاركت فيها القوات البحرية والجوية ووحدة الصواريخ، وذلك لاختبار القدرات القتالية المشتركة للقوات من خلال حصار الجزيرة على وقع استمرار تنديدات تايوان وترقب لما ستؤول إليه نتائج المباحثات الأميركية الصينية المرتقبة بين وزيري دفاع البلدين، الأميركي لويد أوستن والصيني دونغ جون. وينتظر أن يحضر ملف تايوان واحداً من عناوين النقاش الرئيسية، لا سيما بعد التطورات الأخيرة وحض الولايات المتحدة، أقوى حلفاء تايوان وداعميها العسكريين، الصين «بقوة» على ضبط النفس، فيما حرصت بكين على أن تكون رسائل المناورات موجهة إلى تايبيه وواشنطن على حد سواء. وجاءت التدريبات العسكرية الصينية التي استمرت يومين في أعقاب تنصيب الرئيس لاي تشينغ تي، الاثنين الماضي، الذي أثار خطابه الأول بصفته زعيماً لتايوان غضب بكين. وقال لاي إن بكين وتايبيه «ليستا تابعتين بعضهما لبعض»، ما أدى إلى انتقاد السلطات الصينية هذه التصريحات، معتبرة أن خطاب لاي كان مليئاً بالعداء والاستفزاز والأكاذيب والخداع. واتهمت الرئيس الجديد بأنه «أكثر تطرفاً» في نهجه من الرئيسة السابقة تساي إنغ ون، وأنه بذلك أرسل «إشارة خطيرة» بشأن استقلال تايوان.

مناورات الجيش الصيني

وجرت تدريبات الجيش الصيني في شمال وجنوب وشرق الجزيرة وفي مضيق تايوان. كذلك، شملت مناطق تقع حول جزر كينمن، ماتسو، ووكيو ودونغين الواقعة على مقربة من سواحل الصين. وإذا كان الجيش الصيني قد أجرى مناورات سابقاً، فإنها المرة الأولى التي كانت فيها بهذه الخطورة، وفق مراقبين. وأعلنت قيادة المسرح الشرقي لجيش التحرير الشعبي (الاسم الرسمي للجيش الصيني)، في بيان، أن مناوراتها المشتركة ركزت على دوريات الاستعداد القتالي البحري والجوي، والسيطرة على ساحة المعركة وتوجيه ضربات دقيقة لأهداف حاسمة. وأوضحت أن التدريبات مثّلت عقاباً قوياً لـ«القوات الانفصالية التايوانية التي تسعى إلى الاستقلال»، وتحذيراً جدياً من التدخل والاستفزاز من قبل قوى خارجية. من جهتها، ذكرت وزارة الدفاع التايوانية، أمس السبت، أن 46 طائرة عسكرية صينية عبرت خط المنتصف في مضيق تايوان أول من أمس الجمعة. وكانت الوزارة قد وصفت تدريبات الجيش الصيني بـ«الاستفزاز المعرقل للسلام والاستقرار الإقليميين»، في بيان أول من أمس الجمعة، مشيرة إلى أنها سجلت اختراق 33 طائرة و15 سفينة بحرية و16 سفينة لخفر السواحل الصيني منطقة تحديد الدفاع الجوي في تايوان. وأضافت أن أقرب نقطة وصل إليها الجيش الصيني كانت على بعد 44 كيلومتراً من ساحل تايوان. بدورها، اعتبرت المتحدثة باسم الرئاسة كارين كوو في بيان، أمس السبت، «أن الاستفزاز الحديث أحادي الجانب من قبل الصين لا يقوّض فقط الوضع القائم للسلام والاستقرار في مضيق تايوان، بل هو أيضاً استفزاز صارخ للنظام العالمي، يثير خوفاً جدياً وإدانة من المجتمع الدولي».

وو شوانغ: إحكام الحصار يحول دون قدرة الأميركيين على التدخل

وكان الرئيس التايواني لاي تشينغ تي قد زار قاعدة بحرية في الجزيرة الخميس الماضي، متعهداً بالوقوف على الخطوط الأمامية مع الجيش التايواني. وبحسب ما نشرته وكالة الأنباء العسكرية التايوانية، فإن القوات البحرية في الجزيرة حركت مركبات تحمل صواريخ إلى «مواقع تكتيكية». ونشرت الوكالة أيضاً لقطات لجندي تايواني على متن سفينة تراقب مدمرة تابعة للجيش الصيني. وأظهر الفيديو السفن التايوانية والجيش الصيني ضمن نطاق بصري واحد.

وفي تعليقه على تدريبات الجيش الصيني في محيط تايوان، قال الباحث في مركز الشرق للدراسات الاستراتيجية في العاصمة بكين وو شوانغ، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «الهدف من هذه التدريبات هو الضغط على تايبيه وردع أي محاولة للترويج لفكرة الاستقلال». وأوضح أن «اللافت في المناورات الأخيرة مشاركة جميع الوحدات العسكرية الصينية وتطويق الجزيرة من جميع المحاور، والتركيز أكثر على المحور الشرقي، الخاصرة الرخوة لتايوان». وأضاف أن «إحكام الحصار على هذا المحور سيحول دون قدرة القوات الأميركية المتمركزة في المحيط الهادئ على التدخل، في حال شنت بكين حرباً على الجزيرة». ولفت وو إلى أن «المحور الشرقي يمثل شريان الحياة لتايبيه في ما يتعلق بإمدادات الوقود والطاقة، وبالتالي، فإن السيطرة عليه بمثابة ضربة قوية تؤدي إلى شلل تام في الحركة التجارية والاقتصادية». ورأى أن «المناورات الصينية أظهرت مدى قدرة بكين على فرض حصار اقتصادي تام على تايوان في وقت قياسي، بالإضافة إلى محاصرة القوات البحرية التايوانية وقطع جميع الإمدادات عنها». وخلص إلى القول إن «استمرار الحصار العسكري والاقتصادي أياماً قليلة سيؤدي إلى انهيار الجزيرة اقتصادياً وتحويلها إلى مساحة جغرافية ميتة».

استبعاد الخيار العسكري

من جهته، اعتبر الخبير في الشؤون الآسيوية المقيم في هونغ كونغ كاي فنغ أنه «لا يجب تهويل المناورات العسكرية الصينية في محيط تايوان، لأنها تندرج ضمن خطط استراتيجية تهدف في المقام الأول إلى توجيه رسائل شديدة اللهجة إلى القوى السياسية في تايبيه». واستبعد في حديثه مع «العربي الجديد» أن «تقدم بكين على خطوات تؤدي إلى عمل عسكري حقيقي يستهدف إعادة التوحيد بالقوة»، مشيراً إلى أن «خيار الحصار أقل كلفة بالنسبة لبكين من خوض مغامرة عسكرية غير محسوبة». وأضاف أن «الملفت في هذه التدريبات هو تركيز بكين على محاصرة الجزيرة بدلاً من الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة»، مشيراً إلى أن «استراتيجية الحصار تقلل من احتمال دخول الولايات المتحدة وحلفائها على خط المواجهة. وفي نفس الوقت تخنق الجزيرة اقتصادياً وتقطع عنها جميع الإمدادات، وإذا استمر الأمر مدة أطول، فستجد تايبيه نفسها مضطرة للرضوخ للضغوط الصينية. في حين أن الدخول في صدام عسكري مباشر يزيد من احتمال التدخل الخارجي، وبالتالي نشوب حرب إقليمية قد تؤدي إلى عواقب وخيمة». وأكد كاي أنه «على الرغم من تحديث الجيش الصيني وفعاليته، فإن تايوان راكمت خلال السنوات الماضية خبرات عسكرية وزادت من قدراتها الدفاعية بمساعدة الولايات المتحدة، لذلك تدرك بكين أن اجتياح الجزيرة لن يكون نزهة، كما أن القوات الأميركية المتمركزة في المحيطين الهادئ والهندي لن تقف مكتوفة الأيدي».

وسبق للصين أن شددت مراراً على أن تايوان جزء من أراضيها وهي جزء من البر الرئيسي، و ستضمها ولو بالقوة إذا لزم الأمر. واعتبرت بكين الرئيس التايواني «انفصالياً ومثيراً للمتاعب ويدافع عن الاستقلال». ولم تعترف معظم الدول، بما في ذلك الولايات المتحدة، بتايوان. ومع ذلك، عارضت واشنطن سابقاً أي تغيير أحادي الجانب في الوضع الراهن، وأبدت التزامها بالدفاع عن الجزيرة، والولايات المتحدة هي أيضاً المورد الرئيسي للأسلحة لتايوان. وكان الجيش الصيني في أغسطس/آب 2022 قد أطلق مناورة كبيرة غير مسبوقة بالذخيرة الحية في محيط الجزيرة بعد أن قامت رئيسة مجلس النواب الأميركي آنذاك نانسي بيلوسي بزيارة تايبيه. وبعد ذلك، أُجري تدريب مماثل في إبريل/نيسان 2023 عندما التقت رئيسة تايوان آنذاك تساي إنغ وين مع رئيس مجلس النواب الأميركي آنذاك كيفن مكارثي أثناء توقفها في الولايات المتحدة. ومنذ ذلك الحين، كثفت بكين الضغط العسكري مع تدهور العلاقات عبر المضيق في عهد الرئيسة السابقة تساي إنغ وين.

لقاء مرتقب بين أوستن ودونغ

من المقرر أن يلتقي وزيرا الدفاع الأميركي لويد أوستن والصيني دونغ جون، الأسبوع المقبل، على وقع تقديم عضوين في مجلس الشيوخ الأميركي مشروع قانون لتعزيز الدعم الأوروبي لتايوان

أعلنت وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون»، مساء أول من أمس الجمعة، أن وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن سيلتقي نظيره الصيني دونغ جون الأسبوع المقبل، وسط توقعات بحضور ملف التوتر بين الصين وتايوان بنداً أساسياً. ووفقاً للبنتاغون، سيجتمع أوستن مع دونغ على هامش مشاركتهما من 31 مايو/أيار الحالي إلى 2 يونيو/حزيران المقبل في حوار شانغريلا في سنغافورة، وهو قمّة سنويّة لمسؤولي الدفاع من كل أنحاء العالم. والاجتماع مرتقب منذ محادثتهما الهاتفية في إبريل/نيسان الماضي، والتي شكّلت التواصل الأول بين وزيري دفاع البلدين منذ نحو 18 شهراً. ومن المقرر أن يتوجّه أوستن إلى كمبوديا الأسبوع المقبل لإجراء محادثات مع وزراء دفاع رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، قبل أن ينهي رحلته في فرنسا، حيث ينضمّ إلى الرئيس الأميركي جو بايدن، في 6 يونيو المقبل، للاحتفال بالذكرى الـ80 لإنزال النورماندي، الذي ساهم في إنهاء الحرب العالمية الثانية (1939 ـ 1945). وأعلِن عن هذه الرحلة على الرغم من «إجراء غير جراحي» خضع له أوستن مساء الجمعة، وسلّم خلاله مهامه مؤقتاً إلى نائبته كاثلين هيكس.

وجاء هذا الإعلان في خضمّ التوترات المتزايدة حول تايوان وفي بحر الصين الجنوبي، إذ أجرى الجيش الصيني مناورات بغرض «الاستيلاء على السلطة» في تايبيه، وفقاً لتعبير الجيش الصيني، حول الجزيرة يومي الخميس والجمعة الماضيين.

عضو مجلس الشيوخ الأميركي بيت ريكيتس، سبتمبر 2023 (توم ويليامز/Getty)

كما تفاقمت الأحداث بين الصين والفيليبين في بحر الصين الجنوبي، وسط اتهام بكين واشنطن بالتدخل في المنطقة.

وكانت العلاقات بين أميركا والصين قد شهدت محاولات لتخفيف التوتر، مع توجّه الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى ولاية كاليفورنيا الأميركية في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، حيث أعلن عن «استئناف الحوار العسكري رفيع المستوى». بدوره، زار وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن بكين وشنغهاي الشهر الماضي في زيارة رسمية. غير أن بلينكن ناقش مع نظيرته الألمانية أنالينا بيربوك، أول من أمس الجمعة، «التحديات» التي تشكلها الصين، بما في ذلك دعم بكين قاعدة الصناعات الدفاعية الروسية، وذلك خلال اتصال هاتفي بينهما. وفي مؤشر على انعدام الثقة بين الصين والولايات المتحدة رغم كل المحاولات الحوارية، فقد قدّم عضو مجلس الشيوخ الأميركي الجمهوري بيت ريكيتس والديمقراطية جين شاهين، مساء أول من أمس الجمعة، مشروع قانون لتسهيل نقل أوروبا الأسلحة أميركية الصنع إلى تايوان، بهدف «تمتين التعاون بين الدول الأوروبية وتايبيه». واقترح السيناتوران «بناء خيارات للأمن الدائم لتايوان من خلال قانون التعزيز الأوروبي». وذكر ريكيتس في بيان أن «قانون التعزيز يهدف إلى إنشاء آلية لدول حلف شمال الأطلسي الأوروبية لنقل معدات دفاعية أميركية المنشأ بسهولة أكبر لدعم دفاع تايوان عن نفسها». وتضمن اقتراح القانون العمل على تشكيل عملية سريعة لصنع القرار من أجل نقل طرف ثالث الخدمات الدفاعية من دول الأطلسي إلى تايوان في أقل من 90 يوماً. ووفقاً لمشروع القانون، ينبغي على وزير الدفاع الأميركي تقديم إحاطة، في موعد لا يتجاوز 180 يوماً بعد سنّ القانون، إلى لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ، ولجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ، ولجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب، ولجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس النواب، بشأن المناقشات مع الحكومات الأوروبية الأطلسية حول المساهمات الممنوحة لتايوان من أجل الدفاع عن نفسها.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)